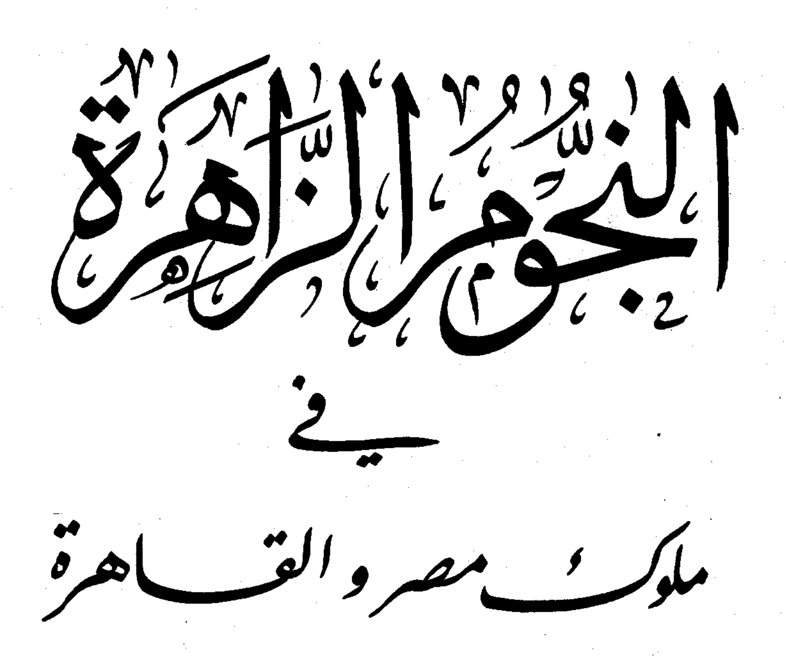


النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة

تأليف

جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي

٨١٣ - ٨٧٤

قدم له وعلق عليه

محمد حسين شمس الدين

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

يطلب من: دار الكتب العلمية بيروت . لبنان
ص.ب: ١١/٩٤٢٤ تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٨١٥٥٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

● أولاً: عصر المؤرّخ
والكتابة التاريخية في القرن التاسع الهجري

عاش أبو المحاسن (يوسف بن تغري بردي الأتابكي الرومي) بين سنتي ٨١٢ و٨٧٤ هـ/ ١٤٠٩ - ١٤٦٩ م، أي أنه عاصر ستّة عشر سلطاناً في دولة المماليك الجراكسة، منذ عهد الناصر فرج بن برقوق إلى أوائل عهد الأشرف قايتباي. وهذه الفترة تعتبر فترة الضعف والتقهقر في حياة دولة المماليك، بخلاف المرحلة المملوكية الأولى (دولة المماليك البحرية ٦٤٨ - ٧٨٤ هـ) التي كانت عهد قوة وازدهار وحيوية حضارية وثقافية.

وكان غزو تيمورلنك لبلاد الشام في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي (استولى على دمشق سنة ٨٠٣ هـ/١٤٠٠ م، وكان قد استولى على بغداد سنة ٧٩٥ هـ/١٣٩٢ م) محطة انتقال بين عهدين: عهد القوة والازدهار وعهد الجمود والانحطاط. ذلك أن أغلب السلاطين الذين أتوا بعد هذه الفترة كانوا جَهَلة أغبياء، أهملوا شؤون الشعب وأحوال البلاد الاقتصادية. وتسلّط الجيش على الشعب، وطغى المماليك الأجلاب على أهل البلاد المحليّين وعلى موظفي الإدارة ورجال الدين، وساء تطبيق نُظام الإقطاع، وانتشرت الطواعين وفتكت بالناس، فقلّ عدد السكان وساد الفقر والأميّة. ففي العقد الرابع من القرن التاسع الهجري أحصى كتّاب ديوان الجيش قرى أرض مصر العامرة كلها، قبليها وبحريها، فكانت ٢١٧٠ قرية، في حين كانت في القرن الرابع الهجري عشرة آلاف قرية عامرة[1].

وانشغلت البلاد المصرية والشامية بثورات الحكّام ضدّ السلاطين أو ضدّ بعضهم البعض، كما لم تهدأ ثورات قوّاد الجيش وكبار الأمراء في سبيل السلطة والعرش، فكان العرش لمن غلب، حتى إن دولة المماليك تشبّه من هذه الناحية بالإمبراطورية

الرومانية التي توصف بأنها إمبراطورية عسكرية: للجيش وقوّاده حق الثورة المشروع. ولعلّ هذه الخاصيّة هي التي جعلت من الدولة المملوكية مساحة - في السياق العامّ للحكم الإسلامي - لم تتكرّس فيها صيغة الحكم الوراثي، على الرغم من محاولات بعض السلاطين لحصر المُلْك في ذرّيتهم. هذا مع استمرار منصب الخلافة في سياقه الوراثي، ولكن بسلطة شكلية اسميّة[٢].

ولم يكن للشعب شأن في هذا المعترك، وإنما كان عليه أن يدفع ثمن الحروب باهظاً. وهذا الثمن تمثّل في المصادرة والنهب والضرائب الثقيلة والخراب العامّ. ولذلك ما لبثت البلاد أن غرقت في فوضى رهيبة، مما مهّد الطريق أمام العثمانيين وإنهاء حكم المماليك سنة ٩٢٢ هـ/١٥١٦ م. وهذا الوضع المتدهور جعل الناس ينظرون إلى العثمانيين وسلطتهم الجديدة بشيء من اللاّمبالاة، ولعلّهم رحّبوا بها، باستثناء مصر التي استقبلت الغلبة العثمانية بغضب وسخط لأنها حوّلت مصر من مركز سلطنة إلى ولاية تابعة للمركز وأزالت صدارتها في العالم الإسلامي آنذاك[٣].

في إطار هذه الصورة القاتمة للعصر المملوكي الثاني تستوقفنا ظاهرة ازدهار الكتابة التاريخية والتأليف التاريخي في مصر وظهور ما اصطلح على تسميته المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري، هذه المدرسة التي قدّمت لنا مجموعة من المؤرّخين يعتزّ بهم علم التاريخ على المستوى العالمي، لا على الصعيد العربي فحسب، أمثال أحمد بن علي المقريزي، وأحمد بن حجر العسقلاني، وبدر الدين العيني، وأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، وأبي الخير محمد السخاوي، ومحمد بن إياس المصري، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي وغيرهم[٤]. وقلّ أن اجتمع لقرن واحد وعلى فترات متقاربة بل موصولة الحلقات مثل هذا العدد من المؤرّخين الثقات[٥].

إن التقييم العامّ السائد للعصر المملوكي الثاني لا يعطينا تفسيراً لبروز ظاهرة نموّ وازدهار حركة التأليف التاريخي في القرن التاسع الهجري. ومما لا شك فيه أيضاً أن لمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية تأثيراً أساسياً على الثقافة والعلم - نموّاً أو تراجعاً - غير أننا لا نرى هذه العلاقة آلية وشكلية، بحيث إن التراجع على المستويات المذكورة يصاحبه، في نفس الوقت وبنفس الوتيرة، تراجع ثقافي وعلمي، وبالعكس. ذلك أن التغيّر والتحوّل في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية يتّسم بالسرعة النسبية، وأحياناً بالمفاجأة على الصعيد السياسي، الأمر

الذي لا يحدث عادة على الصعيد الثقافي والعلمي. فالواقع أن الخط البياني لحركية العلم والثقافة هو خط بطيء وتراكمي، يمكن أن يشهد بعض قفزات، ولكنها تجد تفسيرها في التراكمات الكمية المختلفة على غير صعيد. وعليه فإننا نستطيع تفسير تلك الظاهرة الثقافية على ضوء النهوض العامّ الذي شهده الواقع العربي ـ خصوصاً في مصر والشام ـ على امتداد قرن ونصف من الزمان قبل غزوة تيمورلنك، وذلك في ظل الدولة المملوكية الأولى.

يعتبر العصر المملوكي الأول عصر إنقاذ حقيقي للدولة الإسلامية وللحضارة العربية. فلقد شهد النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي تحوّلين رئيسين على أيدي الدولة المملوكية هما: إبعاد خطر المغول عن بلاد مصر والشام، والثاني القضاء على آخر معاقل الصليبيين في الشرق على يد السلطان الأشرف خليل سنة ٦٩١ هـ/١٢٩١ م. فلقد امتاز ذلك العهد بنشاط حربي واسع عظيم تمثّل في حروب التحرير التي شنّها المماليك على المغول ابتداءً من السلطان قطز حتى السلطان محمد بن قلاوون. وقد تمكّن هؤلاء الملوك الأوائل أن يصدّوا موجات الغزو المتكررة وأن يصبّوا الهزائم على رؤوس قادة المغول المرّة تلو المرّة، وبذلك حوّلوا المدّ المغولي إلى بعض جزر صغيرة وأنقذوا الحضارة الإسلامية العربية ومركزوا في دولتهم التي امتدّت على أكثر من قرنين ونصف، وأعادوا للشعب في بلاد مصر والشام ثقته بنفسه. كما أنهم، كما أشرنا، طردوا الصليبيين من بلاد الشام، وتغلبوا على دولة سلاجقة الروم أكثر من مرّة، وأنهوا وجود بعض الدويلات الهزيلة التي وُجِدت على الحدود السورية التركية كدولة الأرمن وقلعة الروم(٦).

وبتوحيد المماليك لبلاد مصر والشام وإحياء الخلافة العباسية منذ وقت مبكر(٧)، أصبحت مصر في نظر كافّة القوى الإسلامية في المشرق والمغرب قاعدة الخلافة والقوة الضاربة التي تذود عن الإسلام والمسلمين. كما بدت في نظر القوى غير الإسلامية، وبخاصة المسيحية، مركز المقاومة الإسلامية والقوة المتحكّمة في طرق التجارة بين الشرق والغرب(٨).

واهتمّ سلاطين المماليك الأوائل بمصالح الشعب، ووطّدوا دعائم الأمن الداخلي، فازدهرت التجارة الداخلية والخارجية، وقامت علاقات اقتصادية مع دول أوروبا المطلّة على البحر المتوسط وخاصة دويلات إيطاليا كالبندقية وجنوا، هذا إلى جانب نفوذ المماليك القوي في اليمن والحبشة. ولقد ساعد هذا الجوّ العامّ على توفير

المناخ المناسب لازدهار النشاط الحضاري بوجه عامّ والعلمي بوجه خاصّ. كما أن جوّ الرخاء العامّ والأمن ووهج سُنّة الجهاد التي أحياها سلاطين المماليك، كلّ ذلك ساعد على استقطاب النشاط الحضاري والثقافي الإسلامي من جميع الأقطار. وتقاطر علماء المسلمين من الشرق والغرب إلى القاهرة حيث الثروة والحياة الرغدة، وحيث فُرَص التدريس في مدارسها العديدة ذات الأوقاف السخيّة، وحيث المكتبات الزاخرة بآلاف المخطوطات... بالإضافة إلى إحساس بالحماية والأمن في ظل سلطة المماليك بعيداً عن عبث قراصنة الصليبيين الذين كانوا قد لجأوا إلى قبرص ورودس، وبعيداً عن تهديد تتار العراق وفارس.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي لعبه الجامع الأزهر في عصر المماليك كموئل للثقافة العربية الإسلامية. فلقد كانت تلك الجامعة الإسلامية الكبرى ملتقى لعدد هائل من العلماء والطلاب من جميع أقطار البلاد الإسلامية، وما كان عالِم في أيّ بقعة من بقاع العالم الإسلامي يكسب شُهرته ويأخذ مكانه الجدير به بين العلماء إلّا إذا اتصل عن قُرْب أو بُعْد بالأزهر. وكان الأزهر لا يقتصر في ذلك الوقت على ما نسمّيه علوم الدين واللغة من فقه وحديث وشريعة ونحو وبيان وبديع وغيرها، بل كان يضيف إلى ذلك علوماً أخرى كالرياضيات والطب والموسيقى وغيرها من العلوم التي بطل تدريسها بعد ذلك في الأزهر، فلما عدنا إليها بعد قرون سمّيناها العلوم الحديثة(٩). وقد لقي الأزهر من عناية وُلاة الأمر في الدولة المملوكية الشيء الكثير، وزاد في مجده أن غزوات المغول في الشرق كانت قد قضت على معاهد العلم فيه، وأن الإسلام أصابه في المغرب من التفكّك والانحلال ما أدّى إلى دمار مدارسه الزاهرة(١٠).

ولا نحسبنّ أن الحركة الثقافية والعلمية كانت مقتصرة على الأزهر أو أنها كانت محصورة بالقاهرة، ولكنها كانت منتشرة أيضاً خارج القاهرة. فإلى جانب الجامع الأزهر في القاهرة كان هناك جامع العطّارين بالإسكندرية وجامع دمياط وجوامع الصعيد بإسنا وأسيوط وقفط وقوص وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك كُبريات المدارس للمذاهب الأربعة ومدارس الحديث ومدارس الطب وغير ذلك في القاهرة والإسكندرية والفيّوم والمنيَة وقوص وأسوان(١١).

وقد يعجب الباحث أن هذه الدولة المملوكية - أو التركية في اصطلاح ذلك العصر - قد ازدهرت فيها الثقافة العربية هذا الازدهار الواسع، في حين كانت

السلطات العليا فيها بأيدي جماعة من السلاطين والأمراء وقادة الجيوش جميعهم من أصول غير عربية، ومعظمهم لا يُجيدون اللغة العربية نطقاً وكتابةً ولا يحيطون بشيء منها ثقافة!.

والواقع أن هذه الدولة كانت تركية في قمتها، ولكنها ظلّت عربية الطابع في لسان أهلها وثقافتهم وعلومهم ودواوينهم. وكان هناك مؤسّستان كبيرتان حافظتا على استمرار اللغة العربية كوعاء للثقافة والعلوم، هما مؤسسة ديوان الإنشاء ومؤسسة القضاء. فلقد كان ديوان الإنشاء مؤسسة ضخمة ثابتة الأركان قامت على امتداد العصر المملوكي - ومن قبله في العصرين الفاطمي والأيوبي - بدور يجمع مهام وزارتي الخارجية والثقافة والإعلام في عصرنا. فقد كان السجل الذي يمرّ فيه كل ما يصدر عن الدولة إلى داخل البلاد أو خارجها، وكلّ ما يرد على الدولة من الخارج. هذا إلى جانب دوره في وضع منظومة الألقاب والتشريفات التي سادت في العصر المملوكي، وتأسيس صِيَغ الكتاب في المراسلات، وتحوّله في مرحلة من المراحل لأن يكون رأس الجهاز الإداري الذي تضخّم وتشعّب إلى درجة هائلة. وإلى هذه المعاني يشير خليل بن شاهين الظاهري في أواخر العصر المملوكي بقوله إن هذا الديوان أصبح «على الأوضاع المحكمة والقانون المستقيم وتبيّن رُتَب الناس ومنازلهم بحيث صار لا يمكن التلاعب بالتغيير أو التبديل فيما كان يصدر عن ديوان الإنشاء»[١٢]. وكانت «صحابة[١٣] ديوان الإنشاء» تسند عادة إلى أعلام الكتّاب والأدباء، وأصبح متولّي ديوان الإنشاء في الدولة المملوكية من المكانة المرموقة بحيث يصاحب السلطان في حلّه وترحاله، ويرافقه في حروبه وغزواته، ويعرف من أسرار الدولة ما قد يخفى على الخاصّة من أعوان السلطان[١٤].

وإذا نظرنا إلى «العدّة» الثقافية والأدبية التي كان على كاتب الإنشاء أن يتزوّد بها - كما ذكرها القلقشندي في صبح الأعشى - نرى بوضوح كم كانت القدرات الثقافية عالية لدى رئيس هذا الديوان، وكم كانت هذه المؤسسة بحدّ ذاتها تمثّل إطاراً داعماً للثقافة العربية الإسلامية. ونحن إذا تتبّعنا حياة أكثر المؤرّخين المصريين في القرن الخامس عشر نرى أنهم اتصلوا بشكل أو بآخر بمؤسستي ديوان الإنشاء والقضاء.

ولا يمكننا مغادرة أسباب تلك النهضة الثقافية في مصر وازدهار الكتابة التاريخية فيها دون الإشارة إلى الأثر الكبير الذي تركه ابن خلدون في ميدان التاريخ من خلال مقدمته الشهيرة التي ضمّنها آراءه ونظرياته بما تنطوي عليه من نظرة علمية للتاريخ

تستقصي حركته من خلال تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والنفسية أيضاً، وبذلك وضع ابن خلدون الأسس المنهجية العلمية للتاريخ كعلم، وجعل ذلك مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بما سُمِّي فيما بعد بعلم الاجتماع. ومن الإنصاف أن نذكر فضل مؤرّخ كبير كالمسعودي فطن منذ وقت مبكر لتطبيق هذا المنهج العلمي في تاريخه «مروج الذهب» حتى اعتبره ابن خلدون إماماً للمؤرّخين. فالمسعودي هو مُلْهِم ابن خلدون فيما وصل إليه، لكنه آثر تطبيق منظوره للتاريخ على التنظير له[١٥]، وفي ذلك يقول: «وكتابنا هذا كتاب خبر لا كتاب بحث ونظر»، في حين نجد ابن خلدون نفسه قد غرق في تفصيلات تاريخه الذي وضعه (العِبَر) ولم يلتزم بالمنهجية العلمية الرائدة التي طرحها في مقدمته.

وكان أثر ابن خلدون واضحاً على المدرسة التاريخية المصرية في العصر المملوكي، وحسبنا وجود مؤرّخين في هذا العصر يتخصّصون في دراسة التاريخ كعلم، أو بالأحرى في فلسفة التاريخ، من أمثال السخاوي في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمَن ذمّ التاريخ» الذي أتمّ كتابته سنة ٨٩٧ هـ، ومحمد بن سليمان الكافيجي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ في كتابه «المختصر في علم التاريخ» وقد انتهى من تأليفه في القاهرة سنة ٨٦٧ هـ. وهؤلاء أفردوا في مؤلّفاتهم أسفاراً عن التعريف بالتاريخ وتحديد أغراضه وغاياته ومناهج بحثه.

وهكذا بلغت الكتابة التاريخية في مصر في العصر المملوكي قمّة ازدهارها. وهذا الازدهار يرجع إلى استقرار مصر سياسياً واقتصادياً لمدة طويلة. وكان إنتاج المصريين في الدراسات التاريخية والتأليف وفيراً لم يُضارعهم فيه أيّ بلد عربي أو إسلامي في ذلك العصر. وقد لاحظ أحد المؤرّخين قبل ذلك ببضعة قرون أن بغداد لم يعد بها مؤرّخون بعد ابن الصابي، أي بعد القرن الخامس الهجري، وفي ذلك يقول ابن الجوزي[١٦]: «... فإنه لمّا كان البلد مملوءاً بالأخيار وأهل المناقب قيّض الله لها مَن يحكيها، فلما عدموا وبقي المؤذي والذميم الفعل، أعدم المؤرّخ وهذا ستر عورة».

وتتّضح لنا غزارة الإنتاج التاريخي في مصر خلال العصر المملوكي من استعراض تلك السلسلة الطويلة من المؤرّخين الذين أنجبتهم أرض مصر أو اتصلوا بها إقامة أو دراسة. فبين منتصف القرن السابع الهجري ومنتصف القرن الثامن تطالعنا

أسماء مؤرّخين كبار بعضهم كتب في السِّير، وبعضهم في التراجم والطبقات، وآخرون كتبوا عن بلد بعينه أو دولة بذاتها، وعدد منهم كتب في التاريخ العامّ. ومن هؤلاء نذكر: محيي الدين بن عبد الظاهر (ت ٦٩٢ هـ) وابن خلّكان (ت ٦٨١) وكمال الدين بن العديم (ت ٦٦٦ هـ) والمكين ابن العميد (ت ٦٧٢ هـ) وابن الراهب القبطي (ت ٦٨١ هـ) وابن سيّد الناس (ت ٧٣٤ هـ) والأدفوي (ت ٧٤٨ هـ) وبيبرس المنصوري الدوادار (ت ٧٢٥) وابن أيبك الدواداري (ت ٧٤٤ هـ) وابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩ هـ) والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) والنويري (ت ٧٣٢ هـ) والصفدي (٧٦٤ هـ).

أما القرن التاسع الهجري فقد اجتمع فيه عدد من المؤرّخين الثقات، في سلسلة موصولة الحلقات، بحيث نستطيع القول إن كلّ سنة من سنوات هذا القرن لم تخلُ من مؤرّخ عاش أحداثها وأرّخ لها. وحسبنا أن نستعرض الأسماء التالية بالتسلسل حسب تاريخ وفاة كلٍّ منهم:

ناصر الدين ابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ) وابن دقماق (ت ٨٠٩ هـ) وتقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) وابن عربشاه (ت ٨٥٤ هـ) وبدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) وشمس الدين الباعوني (ت ٨٧٠ هـ) وأبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤ هـ) وخليل بن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ) وابن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) والكافيجي (ت ٨٧٩ هـ) وشهاب الدين الأشرفي (ت ٨٨٠ هـ) والخطيب الجوهري (ت ٩٠٠ هـ) وابن الجيعان (ت ٩٠٠ هـ) والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) والسيوطي (ت ٩١١ هـ) والقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) وآخر المؤرّخين الكبار العمالقة ابن إياس (ت ٩٣٠ هـ) الذي عاش نهاية العصر المملوكي وبداية العصر العثماني وأرّخ لهما.

وفي هذه السلسلة كان المقريزي عمدة المؤرّخين ورائدهم في النصف الأول من هذا القرن، وكان ابن تغري بردي شيخ المؤرّخين في النصف الثاني منه، وأصبح ابن إياس رأس المدرسة التاريخية المصرية في نهاية هذا القرن وأوائل القرن العاشر الهجري. ولكلٍّ من هؤلاء الثلاثة مزايا وصفات تجعله علماً كبيراً من أعلام المؤرّخين.

● ثانياً: حياة المؤرّخ

ابن تغري بردي نشأته وعلاقته بالسلطات المملوكية

ولد أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي حوالي سنة ٨١٢ هـ في عائلة ضمّت عشرة أولاد: ستّة ذكور وأربع بنات، أصغرهم كان يوسف. والأولاد العشرة هؤلاء إخوة غير أشقّاء ما عدا يوسف وهاجر، وهم جميعاً من أُمهات أولاد مختلفات الجنسيات، منهنّ الرومية والتترية والتركية والجركسية، وآخرهنّ على ما يبدو أُم أبي المحاسن، وهي غير معروفة الجنسية على ما ذكر المؤرّخ نفسه.

والده هو الأمير تغري بردي[١٧] الذي توفي سنة ٨١٥ هـ وهو على نيابة دمشق للمرة الثالثة. وكان قبل ذلك قد تولّى وظيفة الأتابكية الكبرى في مصر، وهي أرفع المناصب العسكرية (قائد الجيوش) وتؤهّل صاحبها لتولّي نيابة السلطنة والوصول إلى العرش. وهو ـ أي الوالد ـ رومي الجنس (يوناني) من مماليك الظاهر برقوق.

وكانت الفئة العسكرية التي تتكوّن منها القوّات المسلحة المملوكية، وعلى رأسها كبار القادة والسلاطين، تضمّ جنسيات مختلفة في مقدمتها الأتراك والجركس، بالإضافة إلى الألبان والصرب والروم والتتر. كما ضمّت جنسيات أوروبية مثل السكندينافيين والقشتاليين والإيطاليين والمجريين والقبارصة والألمان. ولكن مجتمع المماليك بحكم تكوينه كان يسمح بإذابة هذه الأقليات الجنسية المختلفة في طبقة واحدة هي طبقة الأتراك (عصر المماليك البحرية) أو طبقة الجراكسة (عصر المماليك البرجية) ولذا يطلق مؤرّخو القرن التاسع الهجري على دولة المماليك الأولى اسم دولة الترك، وعلى دولتهم الثانية اسم دولة الجراكسة.

وإلى جانب الصفات الخاصة التي كان يتمتع بها الأمير تغري بردي[١٨] فإن شبكة العلاقات التي كانت تربطه بالطبقة الحاكمة وأعيان الدولة والمجتمع (النسب والمصاهرة) هي التي وفّرت له تلك المكانة الرفيعة في عهد الظاهر برقوق وابنه الناصر فرج. فابنة عمّ الأمير تغري بردي «شيرين بنت عبد الله» الرومية كانت إحدى زوجات برقوق، وولدت له الناصر فرج[١٩]. ولعلّ هذه الصلة هي التي سمحت له أن يتزوّج إحدى زوجات برقوق بعد أن طُلّقت منه، وهي خوندحاج ملك بنت ابن قرا[٢٠]، والتي أنجبت له ابنته شقراء. وشقراء هذه تزوجت فيما بعد الأمير آقبغا التمرازي الذي تولّى الأتابكية الكبرى في مصر ثم نيابة دمشق في أوائل سلطنة جقمق وتوفي سنة ٨٤٣ هـ وهو يلي نيابة دمشق[٢١].

وقد أنجبت شقراء من الأمير آقبغا ابنة تزوّجها فيما بعد الأمير محمد ابن السلطان جقمق الذي كان مرشّحاً للسلطنة بعد أبيه. وكان بين أبي المحاسن والأمير محمد صحبة قديمة ازدادت توثقاً بعد زواجه من ابنة أُخته، ومن أجله صنّف أبو المحاسن كتابه النجوم الزاهرة. ولكن المنيّة عاجلت هذا الأمير قبل أن يتسلطن وذلك سنة ٨٤٧ هـ. ونستطيع أن نلاحظ تلك الصداقة القوية التي ربطت بينهما والآمال العِراض التي كان يعلّقها أبو المحاسن عليها من خلال المديح الذي كاله أبو المحاسن لهذا الأمير في ترجمته له (وفيات سنة ٨٤٧ هـ) حتى إن السخاوي اتّهمه بالمغالاة والمحاباة والانسياق وراء أهوائه[٢٢].

ويبدو أن هذه الصلة بين أولاد الأتابك آقبغا التمرازي والأمير محمد بن جقمق لم تشفع لهم في الإبقاء على إقطاع أبيهم في أيديهم. فبعد وفاة الأمير محمد قام الأمير سيف الدين يشبك السُّودوني، الذي خلف آقبغا في الأتابكية، بأخذ هذا الإقطاع، وأدّى ذلك إلى قيام خصومة بين أبي المحاسن وهذا الأمير بسبب مستحق أيتام آقبغا في الإقطاع المذكور[٢٣]. وبعد آقبغا التمرازي تزوجت شقراء من خليل ابن الملك الناصر فرج بن برقوق.

وفي سنة ٨٠٨ هـ تزوج السلطان فرج بابنة تغري بردي فاطمة. وعلى الرغم من صلة المصاهرة هذه فإن الناصر فرج استولى على أموال الأمير تغري بردي بعد وفاته بدمشق سنة ٨١٥ هـ، ولم يترك شيئاً لأولاده، على حدّ تعبير أبي المحاسن الذي يُنهي ترجمته لأبيه بقوله: «وتركنا فقراء من فقراء المسلمين، فلم يضعنا الله تعالى، ونشأنا على أجمل وجه من غير مال ولا عقار»[٢٤].

وبعد وفاة أبيه أقام أبو المحاسن مع أُخته هاجر، وهي أُخته الشقيقة. وكانت هاجر قد تزوّجت في حياة أبيها من القاضي ناصر الدين بن العديم الذي تولّى سنة ٨١١ هـ منصب قاضي قضاة الحنفية وتوفي سنة ٨١٩ هـ. ثم تزوجت بعده من جلال الدين عبد الرحمن البلقيني قاضي قضاة الشافعية الذي توفي عنها سنة ٨٢٤ هـ. وبذلك يكون أبو المحاسن قد أمضى حوالي تسع سنوات في كنف أُخته وزوجيها على التوالي ابن العديم والبلقيني[٢٥]. وإلى هذه البيئة البيتية الأولى يرجع الفضل في تنشئته النشأة الدينية. وقد واصل أبو المحاسن بعد وفاة البلقيني الإقبال على الدراسات الدينية والأدبية، والسماع على شيوخ العصر كلٌّ في مجال شُهرته.

ويمكننا أن نتساءل هنا: لماذا لم يتجه أبو المحاسن وجهة عسكرية تؤهّله

لاحتلال أرفع المناصب في الدولة، لما كان يتحلّى به من مؤهلات عقلية وأدبية واعدة، ولما كان يتمتع به من وضع عائلي ييسّر له النجاح في هذا الطريق؟.

لعلّ فيما قدّمناه حول نشأته بعض الإجابة؛ إذ للتنشئة الأولى أثرها الأساسي في تحديد مسار وتوجّهات الإنسان، هذا فضلاً عن أن استعدادات أبي المحاسن الذهنية والنفسية قد تفتحت وأفلحت في مجال التحصيل العلمي والأدبي. نضيف إلى ذلك عاملاً آخر هامّاً، وهو أن كبار أمراء المماليك كانوا يحرصون على تربية مماليكهم، وإعدادهم ليخلفوهم في مناصب الدولة ومراتب العسكرية، في حين كان أبناء هؤلاء الأمراء (أولاد الناس) ينغمسون في الحياة المدنية، وكثيراً ما يتجهون إلى العلم. ومن أولاد الناس هؤلاء المؤرّخان الكبيران أبو المحاسن وابن إياس.

وبالإضافة إلى نشأته الأولى الأدبية والدينية في بيت أُخته هاجر، فقد انتقل أبو المحاسن إلى كنف جماعة من أكابر مماليك والده وتعلّم على أيديهم أنواع الفروسية واستطاع أن يلمّ بالعلوم العسكرية. وبهذا يكون قد جمع الناحيتين الأدبية والدينية والعسكرية، غير أنه اختار لحياته مساراً دينياً أدبياً علمياً.

وبالرغم من إشارة أبي المحاسن إلى أن السلطان فرج بن برقوق صادر دار والده وإقطاعه بعد وفاته سنة ٨١٥ هـ، فالثابت أنه قد تمتع بحياة رغدة جعلته يعيش كأحد أكابر أولاد الناس. فقد استعاد هو وإخوته دار أبيهم[٢٦]، وكانت من أجمل دُور القاهرة. وهذه الدار هي التي عُرِفت بدار ابن فضل الله، نسبة إلى بني فضل الله العمري الذين تولّوا رئاسة ديوان الإنشاء في دولتي المماليك لمدة تزيد على القرن، منذ عهد الأشرف خليل بن قلاوون حتى السنوات الأخيرة من عهد الظاهر برقوق. وكانت دار ابن فضل الله ودار بيبرس (نسبة إلى الأمير بيبرس الجاشنكير الذي تولّى السلطنة ما بين ٨٠٨ و٨٠٩ هـ) والسبع قاعات دُوراً متجاورة تقع فيما بين حارة زويلة والبندقانيين ومن جملة إسطبل الجميزة[٢٧].

واستعاد أبو المحاسن ـ بالاشتراك مع أخيه قاسم ـ جزءاً من إقطاع أبيهم الذي كان له بمصر، وهذا الإقطاع كان جزءاً من قرية قليب أبيار بالمنوفية. وبعد وفاة أخيه قاسم آل إليه نصيبه في الإقطاع المذكور، وذلك بحكم صلته بالأمير جانبك الدوادار. ويبدو أن ذلك حدث ما بين سنتي ٨٦٥ و٨٦٧ هـ وهي الفترة التي أصبح فيها هذا الأمير صاحب الحلّ والعقد في الدولة. وقد بلغت عبرة (مغلّ) هذه القرية في أوائل القرن التاسع الهجري ٣٥٠٠ دينار سنوياً[٢٨]. كما يتضح لنا من ذكر الأراضي التي

وقفها على تربته في كلٍّ من ناحية الحداد وقليب أبيار وصرد أنه كان ثرياً في بسطة من العيش وسعَة في المال. ومن المحتمل أن تكون هذه الأراضي من جملة الأراضي التي منحها له السلطان المؤيد شيخ المحمودي بمنشور إقطاعي أو ربما آلت إليه بطريق الإرث أو امتلكها بطريق الشراء الشرعي[٢٩]. إلى ذلك كان أبو المحاسن يحصل ـ بوصفه أحد أولاد الناس ـ على جامكية (جراية شهرية) وعلى نفقة من العليق واللحم والخبز من الديوان المفرد[٣٠]. وقد قطعت عنه هذه الجامكية وهذه النفقة في السنوات الأخيرة من سلطنة الأشرف إينال (٨٥٧ ـ ٨٦٥ هـ) غير أنها ما لبثت أن أُعيدت إليه بفضل صلته بالأمير جانبك الدوادار[٣١]، وظلّ يحصل على الجامكية والنفقة حتى وفاته [٣٢].

ولا بدّ لنا هنا أن نلقي نظرة على علاقة أبي المحاسن بالبلاط المملوكي وسلاطينه وعلاقته بأعيان عصره، لما كان لهذا الأمر من أثر واضح في حياته، خاصة لجهة اتصاله بالأحداث السياسية عن قرب ومعرفة أسرارها وخفاياها.

كانت بداية عهد أبي المحاسن بالاقتراب من بلاط السلطان في أيام برسباي (٨٢٤ ـ ٨٤١ هـ) الذي قرّبه إليه وسمح له أن يخرج بصحبته للصيد والنزهة والسرحة[٣٣]، كما رافقه في حملته على آمد سنة ٨٣٦ ضدّ الأمير عثمان بن طرعلي المدعو قرايلك[٣٤].

وفي أيام السلطان جقمق (٨٤٢ ـ ٨٥٧ هـ) ازدادت صلته بالقصر بفضل صحبته للأمير محمد بن جقمق الذي كان مرشّحاً للسلطنة بعد أبيه. وقد توطدت صلته بالأمير محمد بعد زواج هذا الأخير من ابنة أُخته. ومن أجل هذا الأمير صنّف أبو المحاسن كتابه «النجوم الزاهرة»[٣٥]. وكان أبو المحاسن يداوم على الطلوع إلى القلعة في أيام جقمق ليحضر المجلس الذي كان يعقده السلطان لرجال العلم كل أسبوع[٣٦]. ومما ساعده على تقوية صلته بالبلاط صداقته المتينة لكاتب السرّ وصهر السلطان جقمق كمال الدين محمد بن البارزي الذي كان أبرز رجال الدولة في ذلك العهد[٣٧].

أما في أيام الأشرف إينال (٨٥٧ ـ ٨٦٥ هـ) فإنه لم يكن يطلع إلى القلعة إلّا مرّة واحدة أو مرّتين في السنة ليقضي حاجة ضرورية له[٣٨]. ولكنه على الرغم من ذلك ظلّ قريباً من أهل السلطة في ذلك العهد، ويتجلى ذلك بصلته القوية بجمال الدين يوسف بن عبد الكريم، ابن كاتب جكم، الذي كان يجمع بين وظيفتي ناظر الخاصّ وناظر الجيش منذ سنة ٨٥٦ هـ حتى وفاته سنة ٨٦٢ هـ[٣٩]. وقد أشار

كلٌّ من السخاوي وابن الصيرفي (الخطيب الجوهري) إلى هذه الصلة التي ربطت بينهما في شيء من التجريح، وأوضحا أن سبب تقدّمه عنده إنما يرجع إلى إطرائه له في «حوادث الدهور» وإلى الترجمة التي أفردها له وبالغ فيها في مدحه[٤٠].

وكان السلطان خشقدم (٨٦٥ - ٨٧٢ هـ) روميّ الجنسية مثل أبي المحاسن، فازدادت صلة أبي المحاسن بالبلاط السلطاني، وخاصة بالأمير جانبك الظاهري الذي كان عظيم الدولة ومدبّر المملكة وصاحب الحلّ والعقد بها. وكان لهذا الأمير الدور الرئيسي في إجلاس خشقدم على عرش السلطنة سنة ٨٦٥ هـ، واستمر الداعم الأول له حتى وفاته سنة ٨٧٢ هـ. وقد أشار السخاوي وابن الصيرفي إلى أن الوجاهة والشُهرة التي كان يتمتع بها أبو المحاسن إنما كانت بسبب صلته بذلك الأمير[٤١]. وفضلاً عن ذلك فقد كان أبو المحاسن على صلة طيّبة بشخصية أخرى تتمتع بمركز الصدارة في سلطنة خشقدم، وهي شخصية ناظر ديوان الفرد والوزير شمس الدين منصور بن الصفيّ، وبفضله استطاع أبو المحاسن أن يستعيد معلومه من الجامكية والنفقة[٤٢]. وتتجلى لنا الحظوة التي كان يتمتع بها أبو المحاسن عند خشقدم في هذه العبارة التي يُنهي بها ترجمته له: «.... تميز أنه كان معظّماً لي، وكلامي عنده مقبول، وحوائجي عنده مقضيّة»[٤٣].

وكان السلطان قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١ هـ) يعرف قدره ويكرمه، ولهذا استدعاه في شهر ربيع الآخر سنة ٨٧٣ هـ عندما جلس يفرّق الجامكية، وامتحن جماعة كبيرة من أولاد الناس والتجّار والمعمّمين والعامّة في رمي النشّاب، وقطع أرزاق جماعة كبيرة منهم. وفي هذا يقول أبو المحاسن: «وألزمني بحضورها فحضرتها غير مرّة، فلم أرَ ما يسوؤني ولم أرَ أحسن من هذه الناس، فإنه شرع يعطي كلّ أحد حقّه ويُنزله منزلته»[٤٤]. غير أن العلاقة بينهما ما لبثت أن فترت، ويتجلى ذلك في هذه السطور التي كتبها أبو المحاسن عنه بمناسبة السرحة التي خرج فيها السلطان إلى فارسكور في عيد الأضحى سنة ٨٧٣ هـ، وكان الناس وقتها يعانون من شدّة الغلاء بسبب انخفاض قاع النيل. ففي مرارة واضحة يقول: «كل هذا والسلطان دائر بتلك الأقاليم في هوى نفسه، ودأبه أخذ الأموال والتقادم من الناس حتى من كبار فلّاحي البلاد، ويتوجّه بنفسه إليهم حتى يأخذ تقدمته. ولم يكن في سفره هذا مصلحة من المصالح بل المضرّة الزائدة على الفلاحين وأهل القرى»[٤٥].

إن هذه النشأة التي جمعت بين الارتباط بالطبقة الحاكمة التي ينتمي إليها

المؤرِّخ، والإحاطة بعلوم العصر الدينية والأدبية والتاريخية، فضلاً عمّا تحقّق لـه من ثراءٍ كافٍ، ودوام الاتصال بالسلاطين وكبار رجال الدولـة، هيّأت لأبي المحـاسن في كتابته للتاريخ ـ وخاصة الفترة التي عاش أحـداثها ـ القـدرة على الحكم على الناس وعلى طبائع الأشياء، والقدرة على تفهّم روح العصر، ومن ثم جاءت كتابته للتـاريخ صادقة إلى حدٍّ كبير. ويمكن القول إن أبا المحاسن كان مرآة عصره ومـا يحمل من تناقضات وصراعات[٤٦].

وبعد، فقد عانى المؤرّخ ابن تغري بردي من مرض القولنج[٤٧] قبل موته بسنة تقريباً. وزاد عليه المرض في رمضان من سنة وفاته، ولم يمهله المرض سوى ثـلاثة أشهر بعد ذلـك، إذ «أُصيب بإسهـال دموي حتى انتحـل جسمه وتـزايد كـربه وتمنى الموت لما قاساه من شدّة الألم إلى أن توفّاه الله في يوم الثلاثاء خـامس ذي الحجة سنة ٨٧٤ هـ، ودفن في اليوم التالي بتربته الهائلة التي ابتناها في الصحراء بالقرب من تربة السلطان الأشرف إينال وتربة الجمالي يوسف ناظر الجيوش المنصورة والخواص الشريفة، ووقف بهـا كتبه وتصـانيفه»[٤٨]. هـذا وقد تـوفي أبو المحـاسن من غير أن يُعقب.

● ثالثاً: منهج المؤرّخ ابن تغري بردي ومكانته بين مؤرّخي مصر في القرن التاسع الهجري

شغف أبو المحاسن منذ حداثته بالتاريخ والـرواية، ودفـع به هـذا إلى مجالس المقـريزي أعـظم مؤرّخي العصر، فـدرس عليه وصـادقـه ولازمـه، ووعى الكثيـر من مناهجه وأسلوبه في البحث والرواية. ودرس التاريخ أيضاً على بدر الدين العيني أحد أكبر مؤرّخي العصر. وبدأ أبو المحاسن تدوين الحوادث منذ سنة ٨٤٠ هـ، وتفتحت مواهبه في هذا الميدان، وأينع بحثه، وبدأت شخصيته ومنهجه في الكتابة يتّضحان، حتى إذا سجّل أحداث عصره في القرن التاسع الهجري عُدّت كتـابته مصـدراً رئيسياً لتاريخ مصر في عصره. وذاعت شُهرته في حياته، وخاصة بعد وفاة أُستاذيه الكبيرين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) والعيني (ت ٨٥٥ هـ) وآلت إليه بعدهما رياسة علم التاريخ أو زعامة المؤرّخين.

وفي كلامنا على المنهج في الكتابة التاريخيـة، لا بدّ وأن ينصـرف الذهن أولاً إلى العلاّمة ابن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ هـ) كرائد في فلسفـة التاريـخ عند المسلمين.

فإليه يرجع الفضل في تنظيم نظرة شاملة للتاريخ قوامها دراسة العمران البشري من جميع جوانبه.

وبعد ابن خلدون بات من حقّنا تقييم أيّة كتابة تاريخية من حيث قدرتها على مقاربة الحقيقة التاريخية مقاربة منهجية وسَبْر أغوارها واستكناه عِللها وأسبابها، وربما الوقوف على قوانين الحركة التي أفضت إليها. ولم يعد بالتالي مُستساغاً أن تكون الكتابة التاريخية مجرد «مادة تاريخية أولية». وفي هذا المجال فإن أملنا غالباً ما يُصاب بالخيبة، ذلك أن المؤرّخين المسلمين الذين أتوا بعد ابن خلدون خلال العصر المملوكي وحتى نهاية العهد العثماني لم يستطيعوا أن يقدّموا لنا تاريخاً منهجياً تحليلياً لحركة المجتمعات الإسلامية وأحداثها، وبقيت التواريخ التي وصلت إلينا مجرد «مادة خام» إذا جاز التعبير.

فنحن نجد أن معظم المؤرّخين، إن لم يكن جميعهم، قد التزموا طريقة نقل الأخبار السابقة من مجاميع الحوليات التي سطّرها المؤرّخون السابقون، وغالباً ما كان هذا النقل يأتي على عواهنه ويقع في نفس السقطات السابقة ويتبنى الأخبار غير الممحّصة وحتى الخرافات التي ينقلها السلف واحداً عن الآخر. وكلما تتبّعنا الأخبار العائدة إلى الفترات الموغلة في التاريخ تبرز أمامنا الخرافة والتناقل الحرفي للأخبار دون إعمال نظر فيها أو رويّة.

والدارسون مُجمِعون على أن ابن خلدون ظل مثلاً يحتذيه مَن جاء بعده من المؤرّخين، وخاصة مؤرّخو مصر الإسلامية. غير أن المدرسة التاريخية المصرية ـ ومنها مؤرّخنا ابن تغري بردي ـ لم تستطع أيضاً الالتزام بآراء ابن خلدون، أو أنها أخطأت في فهم دعوته إلى دراسة كافّة جوانب العمران البشري، فانبرى مؤرّخو هذا العصر يصنّفون في كافّة جوانب المعرفة ويكرّسون في موسوعات عامّة أو رسائل خاصة رُكاماً من المعلومات لا تربطها صلة ولا تجمعها نظرة أو وحدة موضوعية[٤٩]. وعليه فإن آفة الكتابة التاريخية العربية الإسلامية ظلّت ـ في نظرنا ـ لفترة طويلة تكمن في نقطتين: الأولى، وتتمثّل في ضعف تطبيق المنهج الشمولي في النظر إلى الحركة التاريخية بحيث تُقدّم هذه الحركة على أنها «حوادث» غير منتظمة في «سياق عمراني» عامّ، هذا بالرغم من التحديد المُبكِر الذي تمّ على يد ابن خلدون لمنهجية دراسة التاريخ وكتابته. والنقطة الثانية تتمثل في ضعف ـ وفي كثير من الأحيان غياب ـ نقد الرواية التاريخية على أُسس ومعايير علمية. ويجد الدارس نفسه مضطراً إلى التركيز على

النصوص التي يكتبها المؤرّخ عن الأحداث التي عاصرها، وهو في نفس الوقت مضطر لتمحيص الرواية على ضوء «منهجية المؤلّف» ومدى تمثّله الصحيح لأسس الكتابة التاريخية، وعلى ضوء موقعه الذي يكتب منه والزاوية التي ينظر منها إلى الحدث (موالاة أو معارضة، حيدة وموضوعية أو انحياز. . .).

وإذا كانت الكتابة التاريخية العربية الحديثة قد استفادت كثيراً من التطوّر على صعيد المنهج العلمي، ومن الخدمات التي تقدمها اكتشافات الآثار والوثائق وتطوّر العلوم على هذا الصعيد، فإن أكثر كتاباتنا لم تحقّق تقدّماً كبيراً على مستوى «نقد» الرواية التاريخية، وبالتالي فإنها لم تغادر نهائياً موقع «وجهة النظر». . . وهذا أمر يتعلق بموضوعية التراث وكيفية التعامل معه ومقاربة نصوصه «المقدسة»!.

وننتقل الآن إلى منهج مؤرّخنا ابن تغري بردي لنحاول استقصاء السمات العامّة، وتلك الخاصّة، لمنهجه التأريخي كواحد من أعلام المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري ـ الخامس عشر الميلادي، وذلك من خلال هذا الكتاب «النجوم الزاهرة». علماً أن هذه السمات المنهجية العامّة والخاصّة نقع عليها في كتابه الآخر في التاريخ «حوادث الدهور» وكتابه في التراجم «المنهل الصافي».

(١)
السمات العامّة التي يشترك فيها ابن تغري بردي مع كبار مؤرّخي القرن التاسع الهجري والعصر المملوكي

وأهمها ثلاث:

أ ـ النزعة المحلية:

ونعني بها انصراف العديد من المؤرّخين إلى تصنيف تواريخ لبلد بعينه أو لدولة بعينها.

هذه النزعة ظهرت واتّسعت في العصر العباسي الرابع، حيث «تفرّعت المملكة الإسلامية في هذا العصر، وتعدّد ملوكها وخلفاؤها وسلاطينها وأمراؤها، ولكلٍّ منهم ديوان وأعوان وفتوح، فهو يتطلب تاريخاً لنفسه أو لدولته أو أُسرته. . . ولذلك كثرت التراجم الفردية. وتكاثر عمران المدن الإسلامية وخِيفَ عليها فعُنِيَ جماعة آخرون بتدوين تاريخها وخططها. واشتغل آخرون بجمع شتات التراجم في معاجم تاريخية.

هذا غير تواريخ الدول والتواريخ العامّة. فكتب التاريخ تنقسم في هذا العصر ـ باعتبار ما تقدّم ـ إلى: السِّير، وتواريخ الدول، وتراجم المشاهير، وتواريخ المدن والبلاد، والتواريخ العامّة(٥٠).

ولقد ظهرت النزعة المحلية في مصر منذ وقت مبكر، فانبرى مؤرّخوها لتسجيل تاريخها والإشادة بفضائلها ووصف خططها والعناية بسِيَر وُلاتها وقُضاتها وأُمرائها. وفي هذا المجال تبرز أسماء ابن عبد الحكم، وابن زولاق، والكندي، وابن ميسّر، والمسبّحي، وابن الداية، والبلوي، وغيرهم.

على أن هذه النزعة المحلية المصرية اتخذت شكلاً جديداً في العصر المملوكي قوامه استمرار العناية بالتاريخ المحلّي مع عدم إغفاله أخبار العالم الإسلامي.

والاهتمام بأخبار العالم الإسلامي، أو وضع أخبار مصر في إطارها العامّ، إلى جانب كونه ضرورة منهجية، يعود إلى ثلاثة عوامل اجتمعت في العصر المملوكي: أولها أن الدولة المملوكية (وقاعدتها القاهرة) لم تقتصر على مصر بل امتد نفوذها إلى الشام والحجاز واليمن. وثانيها أن مصر أضحت منذ بدايات العصر المملوكي مركز الخلافة الإسلامية. وثالثها أن المجتمع المملوكي لم يكن مجتمعاً مصرياً صافياً؛ فالسلاطين أتراك وجراكسة، والقادة من جنسيات مختلفة غير عربية، وكثير من مؤرّخي مصر في هذا العصر ليسوا مصريين أصلاً، أمثال ابن إياس وابن تغري بردي وابن عربشاه وابن قطلوبغا وخليل بن شاهين الظاهري. وبالتالي فإن الجامعة الإسلامية هي التي تربط جميع هؤلاء وغيرهم في بوتقة العالم الإسلامي.

إلى ذلك نضيف أن حركة اللاّمركزية والانقسامات المختلفة التي أصابت الدولة الإسلامية الواحدة منذ أواخر العصر العباسي كانت في خطّها العامّ محكومة بقانون حركة معاكسة، وهي النزوع الثابت نحو التوحّد والتمركز السياسي من جديد. ذلك أن الدول التي نشأت على حساب الدولة العباسية المركزية لم تكن بشكل عام تهجس بالاستقلال والانفصال عن العالم الإسلامي، وإنما كانت كل واحدة من هذه الدول ـ خاصة الدول الكبرى التي كانت تقوم في مصر والشام ـ تسعى إلى إعادة تركيب الوضع السياسي الإسلامي حول خلافة جديدة أو حول سلطة قوية جديدة في بلد معيّن. وهذا الأمر كان شديد الوضوح أيام الدولة الفاطمية والدولة المملوكية.

وبالعودة إلى النزعة المحلية المصرية في تاريخ أبي المحاسن، نجد أن مؤرّخنا اتّبع خطّاً أساسياً في تدوين مادته التاريخية. وهذا الخط ينقسم إلى قسمين: الأول

مصري محلّي، والثاني إسلامي عامّ. ففي القسم الأول كان يبسط القول في كل أمر أو سلطان حكم مصر، ثم يسجّل الأحداث والماجريات في أيامه على وجه الإجمال. وفي القسم الثاني تكون أخبار العالم الإسلامي المحيط هي أساس المادة التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك كان المؤلّف يشير إلى بعض الأحداث الهامّة في ممالك الروم والمغول أو الفرنجة.

ب ـ النظام الحولي في التأريخ:

والمراد بذلك سرد التاريخ والماجريات (الأحداث) بمقتضى تتابع السنين.

كان أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) رائد هذه المدرسة الحولية في التاريخ، وعنه أخذ المتأخرون وترسموا طريقته. كما يعتبر تاريخ خليفة بن خياط العصفري (ت ٢٤٠ هـ) أقدم تاريخ حولي وصل إلينا، غير أنه جاء مقتضباً، وقيمته الأساسية تنبع من الثقة بمؤلّفه في روايته وإسناده (وهو من شيوخ الطبري) ومن تفرّده في ذكر بعض الأحداث والتفصيلات[٥١].

ولقد اتّبع الطبري والمؤرّخون الأوائل في هذه المدرسة أسلوب الرواية[٥٢] في نقل الأخبار، وذلك بنسبة الروايات إلى ذويها، وهو ما يُعرَف «بالإسناد»، كما اتّبعوا أسلوب النقد والتثبّت من صحة الأخبار على ضوء ما يُعرف بعلم «الجرح والتعديل». وكان لهذين الضابطين في الرواية التاريخية أثر عظيم الفائدة في نقل الأخبار الصحيحة واطّراح الأخبار التي لا تستند إلى رواية موثوقة. وهذا المنحى في توثيق الروايات التاريخية انطلق بداية من اعتبار الكتابة التاريخية امتداداً لكتابة السِّيرة النبوية والحديث الشريف وأخبار المغازي والسِّير وإثبات أنساب العرب.

على أن مدرسة القرن التاسع الهجري، مع تمسكها بمنهج الكتابة الحولي، قد أغفلت في الغالب حسنات منهج الأوائل التي أشرنا إليها واحتفظت بسلبياته. ويعتقد بعض المؤرّخين أن أسلوب المعالجة الحولية كان وراء فقر المنهج التاريخي عند معظم مؤرّخي العصور الوسطى، حيث تقوم تلك الطريقة على رصد الحقائق المجرّدة دونما صلة أو رابطة تجمعها[٥٣].

جـ ـ الرواية التركيبية للتاريخ:

ونعني بذلك التأريخ لموضوعات متنوّعة يجمعها متن واحد، جرياً على سُنّة المسعودي.

ولقد حاول مؤرّخو هذه المدرسة الإفادة مما طرحه ابن خلدون حول ضرورة رصد جميع وجوه العمران البشري وملاحظة تأثيرها على حركة التاريخ، كما كان بين أيديهم كتابات المسعودي الذي يعتبر بحق أول مَن ولج ميدان الكتابة التاريخية بنصّ لا يقتصر على سرد الحوادث المنقطعة وإنما يتجاوز ذلك إلى ربط الحوادث «وشرح أحوال الأمم والآفاق، وذكر نِحَلهم وعوائدهم، ووصف الجبال والبحار والممالك والدول، وفِرَق شعوب العرب والعجم، فصار إماماً للمؤرّخين يرجعون إليه...» على حدّ تعبير ابن خلدون[٥٤].

ولعلّه من المفيد هنا أن نورد نصّاً للعلاّمة ابن خلدون يبيّن فيه تلك النظرة العلمية المركّبة للتاريخ ويحدّد فيه شروط تناول الحوادث التاريخية، فيقول: «فإذاً يحتاج صاحب هذا الفن (أي التاريخ) إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السِّير والأخلاق والعوائد والنِّحَل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتّفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والمِلَل ومبادىء ظهورها وأسباب حدوثها ودواعي كَوْنها وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث، واقفاً على أصول كل خبر. وعندئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً، وإلا زيّفه واستغنى عنه»[٥٥].

وهذا النصّ الخلدوني المبكر يؤكد ما ذهبنا إليه من ضرورة انفتاح مؤرّخينا في العصور الوسطى على منهجية علمية في الكتابة ونقد الرواية التاريخية، بالإضافة إلى فضيلة «التثبّت» عند الأوائل، الأمر الذي لا نقع عليه إلاّ لماماً لدى مؤرّخي مدرسة القرن التاسع الهجري المصرية، فجاءت نصوصهم غالباً مقصّرة عن المستوى الذي بلغه المسعودي، ولم يستطيعوا أن يطبّقوا تطبيقاً صحيحاً النظريات التي وضعها ابن خلدون. ولعلّ الشيخ المقريزي هو أكثرهم نضجاً وسِعَة أُفق، بالإضافة إلى تمتعه بقدر كبير من الحيدة والموضوعية. ولعلّ ما قاله المؤرّخ «دي بور» عن المؤرّخين العرب الأوائل من أنهم «يمتازون بالقدرة على إدراك الجزئيات إدراكاً وثيقاً، غير أنهم لم يقدروا على ربط الحوادث برباط جامع»[٥٦] نقول لعلّ هذا الحكم ينطبق إلى حدٍّ بعيد على المؤرّخين المسلمين المتأخرين.

(٢)
المؤثّرات الخاصّة
في منهج ابن تغري بردي وكتابته التاريخية

وإذا تتبعنا سِيرة المؤرّخ ابن تغري بردي ـ كما رأينا سابقاً ـ نستطيع أن نلاحظ عدّة عوامل كان لها الأثر الواضح في حياته وثقافته وإنتاجه التأريخي، كما أثّرت على ميوله السياسية ومواقفه من أحداث عصره ومن السلطات المتعاقبة.

ويمكننا تلخيص تلك المؤثّرات النابعة من نشأته وحياته على النحو التالي:

أ ـ ورث المؤلّف عن أبيه ثروة مكّنته من الاستغناء عن وظائف الدولة، وبالتالي الانصراف إلى تحصيل العلم وإشباع رغبته في دراسة التاريخ والتأليف فيه.

ب ـ توفي والده قبل أن يتجاوز الخمس سنين، فنشأ في بيت أُخته في كنف القاضي ابن العديم، ثم القاضي البلقيني. وبهذا تأمّنت له على امتداد تسع سنوات تنشئة دينية وعلمية زرعت فيه بذور المعرفة والميل إلى تحصيل العلم. ثم ترعرعت تلك البذور وأينعت بإقباله ـ بعد وفاة البلقيني ـ على الدراسات الدينية والأدبية والسّماع على شيوخ عصره في شتّى مجالات المعرفة المُتاحة في ذلك العصر.

جـ ـ لقد تعهّده عدد من مماليك أبيه بالتربية العسكرية والتدريب على أنواع الفروسية والرياضات التي كانت سائدة في أوساط أبناء الأمراء. وبذلك أصبح فيما بعد عارفاً بالشؤون العسكرية مبرزاً في الرياضات والفروسية إزاء أقرانه، ومؤهّلاً بحكم كفاءته وانتمائه الطبقي لمصاحبة الأمراء والسلاطين.

د ـ استفاد من مماليك أبيه كثيراً في معرفة الحوادث التي عايشوها، خاصة فيما يتعلق بالملوك الجراكسة الأوائل، فجاءت روايته عنهم نقلاً عن شهود عيان للحَدَث التاريخي، ملتصقين به بحكم مصاحبتهم لوالده الذي كان واحداً من أعيان الطبقة العسكرية الحاكمة.

هـ ـ إن نشأته كواحد من «أولاد الناس»، بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية والأدبية، جعلته قريباً من البلاط السلطاني نحواً من خمسين سنة وذلك منذ أيام برسباي حتى أوائل حكم قايتباي (٨٢٤ ـ ٨٧٤ هـ). وكان معظم السلاطين الجراكسة المتعاقبين يحرصون على استدعائه إلى القلعة (قلعة الجبل، مقرّ الحكم في

القاهرة) لحضور مجالسهم، كما كان واحداً من أعيان البلاد الذين يستدعون في المناسبات الهامّة. هذا بالإضافة إلى صداقاته الحميمة مع أبناء بعض السلاطين وعلاقاته الوطيدة بكبار موظفي الدولة من كتّاب السرّ ونظّار الخاصّ والجيش وكبار الأتابكية. كلّ ذلك مكّن أبا المحاسن من معايشة الأحداث عن قرب والاطّلاع على الكثير من أسرار الدولة وتفصيلات السياسة العليا، مما أهّله لأن يكون المؤرّخ الأول لعصر السلاطين الجراكسة والمصدر التاريخي الأكثر توثيقاً لتلك الفترة.

و ـ وكان أبو المحاسن بارعاً في اللغة التركية ـ وهي لغة الطبقة العسكرية الحاكمة ـ مُجيداً لها نظماً ونثراً. ومعرفته هذه أتاحت له الاطّلاع الواسع على تاريخ الأتراك وعاداتهم والمعرفة الدقيقة بعقليتهم وطريقة تفكيرهم. وبسبب ما كان يرى من التحريفات التي تقع على الأسماء والمصطلحات المتعلقة بالترك فقد ألّف كتاباً بيّن فيه «تحاريف أولاد العرب في الأسماء التركية وغيرها»(٥٧). وهذا الكتاب لم يصلنا منه شيء، ولعلّه كان يفيدنا كثيراً في ضبط الأسماء والمصطلحات العائدة إلى العصر المملوكي.

(٣)
منهجه وأسلوبه في الكتابة التاريخية
مكانته بين المؤرّخين في القرن التاسع الهجري

بعد أن عرضنا للسِّمات العامّة المشتركة لدى مؤرّخي المدرسة التاريخية المصرية في القرن التاسع الهجري، وبعد أن ذكرنا أهم المؤثّرات الخاصّة في منهج ابن تغري بردي وكتابته التاريخية، نعرض فيما يلي لمنهجه وأسلوبه الخاص في «النجوم الزاهرة» ونحاول تحديد مكانته بين كبار المؤرّخين في عصره.

خطّة المؤلّف: يحدّد أبو المحاسن منهجه لكتابة تاريخ مصر في مقدمة هذا الكتاب على النحو التالي (انظر مقدمة المؤلّف في هذا الجزء): فهو يبدأ بذكر فتح العرب لمصر سنة ٢٠ هـ، فيذكر مختلف الروايات في ذلك، ثم يصف مصر ومحاسنها وفضائلها ونيلها وآثارها، ويتكلم على تاريخها القديم وخراجها، ثم يبسط القول في كل أمير أو سلطان حكم مصر مبتدئاً بعمرو بن العاص، فيعرض الأحداث في عهد هذا الحاكم على وجه الإجمال، ثم يُتبع ذلك بذكر الحوادث الهامّة في كل

سنة على حِدَة. وحين يكتب عن حوادث كل سنة يشير إلى أهم الأحداث التي جرت في مصر وفي غيرها من بلدان العالم الإسلامي، مع ذكر مَن توفي في هذه السنة من الفقهاء والعلماء والأدباء والأعيان. ويشير أحياناً إلى حوادث ووفيات تتعلق بممالك الروم والمغول والفرنجة. وفي نهاية كل سنة حرص أبو المحاسن على تسجيل مقياس النيل بالذراع والإصبع. وإلى ذلك كله جاء كتابه زاخراً بذكر ما استُحدِث في عهد كل أمير أو سلطان من المنشآت والمباني، كالميادين والقصور والجوامع والربط ودُور العلم والجسور وغيرها[٥٨].

يؤكد أبو المحاسن منذ البداية الطابع المحلّي لتاريخه. فهو محصور في تاريخ مصر منذ فتحها على يد عمرو بن العاص سنة ٢٠ هـ إلى الدولة الأشرفية الإينالية، أي دولة الأشرف إينال العلائي الظاهري الذي حكم ما بين سنتي ٨٥٧ و٨٦٥ هـ.

والواقع أن أبا المحاسن استمر في كتابة تاريخه إلى ما بعد حكم الأشرف إينال، ووصل فيه إلى أثناء سنة ٨٧٢ هـ، أي بداية سلطنة الأشرف قايتباي المحمودي، فشرع في التأريخ لسلطنة قايتباي، غير أنه لم يُكمِل ذلك، فاقتصر ما ذكره عنه على حوالي الصفحتين.

وربما نتساءل: لماذا لم يؤرّخ أبو المحاسن لبقية سنة ٨٧٢ هـ وما بعدها، علماً أنه توفي في أواخر سنة ٨٧٤ هـ؟.

إن المراجع التي بين أيدينا لم توضح لنا ذلك. ولا نملك إلّا إشارة السخاوي إلى «تعلّل المؤلّف قبل موته بنحو سنة بالقولنج»، الأمر الذي اشتدّ عليه ومنعه من متابعة الكتابة. وعلى الرغم من توقّف «النجوم الزاهرة» عند بداية حكم قايتباي، أي أثناء سنة ٨٧٢ هـ، فإن المؤلّف يشير إشارة واضحة إلى أن الصفحات الأخيرة من هذا الكتاب كان يحرّرها في أواخر سنة ٨٧٣ هـ[٥٩]. ولا ندري إذا كان أبو المحاسن قد كتب شيئاً لم يُضمّ إلى هٰذا الكتاب خلال الفترة التي لم يكن المرض قد أقعده بعد عن الكتابة، وبانتظار اكتشاف ما يمكن أن يصحّح افتراضنا يمكننا القول بشكل مبدئي إن انقطاعه عن الكتابة كان بسبب مرضه.

وبالعودة إلى منهج المؤلّف نقول إن اقتصار تاريخه على الفترة ما بين ٢٠ هـ و٨٧٢ هـ، والإحجام عن تلك السّنة التي اتّبعها المؤرّخون في التأريخ منذ بدء الخليقة، نقول إن اعتماد هذه الطريقة قد أعفى المؤلّف من الخبط في مجاهل تلك

المعلومات الفجّة ذات الطابع الأسطوري التي تزخر بها المصنّفات التاريخية التقليدية. وفي اعتقادنا أن أبا المحاسن لم يكن بمقدوره النجاة من تلك المزالق ـ لو اعتمد تلك السّنة المشار إليها ـ لعلمنا أنه لم يستطع، في الأجزاء التي نقلها عن غيره، أن يرتفع إلى مستوى نقد الرواية التاريخية وتخليصها من عناصر الوهم والأسطورة والتناقض، وهذا ما سنعود إليه فيما سيأتي.

ونحن نرى أننا لا نستطيع تقديم تقييم واحد لمجموع المادة التاريخية التي عرضها المؤلّف في هذا الكتاب، وذلك لأننا نجد فيها مستويين مختلفين متفاوتين من حيث القيمة التاريخية: فهي مادة تقليدية نقلية انتقائية لا تضيف شيئاً إلى كتابات المؤرّخين الذين سبقوه، وذلك في القسم الأول من الفتح العربي حتى بداية العصر المملوكي. أما في القسم الثاني من بداية عصر المماليك إلى أثناء سنة ٨٧٢ هـ فإن أبا المحاسن يأتي في صدارة مؤرّخي مصر لتلك الفترة... وعليه فإننا سنتبع في دراستنا لمنهجه ومادته التاريخية التقسيم المُشار إليه.

المادة التاريخية: المنهج والمضمون
من سنة ٢٠ هـ إلى بداية العصر المملوكي

الملاحظ أن أبا المحاسن في تتبّعه لأخبار مصر في العصور السابقة لعصره إنما ينقل ويلخّص عن المدوّنات الحولية السابقة. ولا شك في أنه أحسن اختيار المصادر المتخصّصة بكل مرحلة.

ففي كلامه على فتح مصر ينقل بشكل رئيسي عن ابن عبد الحكم (ت ٢٥٧ هـ) في كتابه «فتوح مصر وأخبارها» وهو المصدر الأساس لتاريخ مصر في تلك الفترة. يضاف إلى ذلك ما لخّصه ونقله من روايات ابن الأثير (الكامل في التاريخ) وابن كثير (البداية والنهاية) والذهبي (تاريخ الإسلام).

وفي كلامه على فضائل مصر ومحاسنها فإنه ينقل ما وجده عند ابن زولاق (ت ٣٨٧) والكندي الابن[٦٠] وغيرهما.

واعتمد في أخبار الدولة الطولونية على ابن الداية (ت ٢٦٥ هـ) في كتابه «سيرة أحمد بن طولون» وعلى ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) في «وفيات الأعيان» والقضاعي (ت ٤٥٤ هـ) في «خطط مصر» وغيرهم.

وفي أخبار الدولة الفاطمية اعتمد على المسبّحي (ت ٤٢٠ هـ) في «أخبار مصر» وابن ميسّر (ت ٦٧٧ هـ) في كتابه «تاريخ مصر» وهو ذيلٌ على كتاب المسبّحي، وعلى ابن المأمون (ت ٥٨٨ هـ) في تاريخه المعروف أيضاً بأخبار مصر، وابن الطوير القيسراني (ت ٦١٤ هـ) في كتابه «نزهة المقلتين في أخبار الدولتين الفاطمية والصلاحية».

وفي أخبار الدولة الأيوبية ينقل عن أبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) في كتابه «الروضتين» والذيل عليه، وابن شداد (ت ٦٣٢ هـ) في كتابه «النوادر السلطانية»، وابن واصل (ت ٦٩٧ هـ) في «مفرّج الكروب»، والعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ) في «الفتح القدسي» و«الخريدة» وغيرهم. وهكذا إلى نهاية الفترة التي حدّدناها ببداية الدولة المملوكية سنة ٦٤٨ هـ.

وأبو المحاسن - إلى جانب نقله عن هذه المصادر المتخصّصة - يحرص على النقل من كتب التاريخ الإسلامي العامّ وخاصة عن ابن كثير وابن الأثير والذهبي وابن الجوزي وسبط ابن الجوزي (ابن قزأوغلي) واليونيني وابن القادسي وغيرهم.

ولنا على ما نقله أبو المحاسن عن غيره في هذا القسم عدّة ملاحظات تتعلق بالمنهج والمضمون:

أ - الرواية والإسناد:

يشير أبو المحاسن في مقدمته إلى حرصه على نسبة ما ينقله إلى أصحابه، وذلك بقوله: «. . . وأجمع في ذلك أقوال مَن اختلف من المؤرّخين وأهل الأخبار وأربابها، وذلك بعد اتصال سندي إلى مَن لي عنه منهم رواية، ليجمع الواقف عليه بين صحة النقل والدراية».

وإذا تجاوزنا مسألة الرواية فيما هي رواية شفوية متصلة السند أم أنها بالإضافة إلى ذلك رواية عن مصادر مكتوبة، فإننا نجد أبا المحاسن يدّعي نسبة رواياته إلى أصحابها، غير أنه في أكثر الأحيان لا يهتم بهذا الإسناد، وغالباً ما يكتفي بكلمة «قيل» أو «ذكر» أو «وقال بعض المصريين» أو «وقال غيره». ونجده في بعض الأحيان ينقل نصوصاً بكاملها دون إشارة إلى أصحابها ولا حتى الإشارة إلى أنه ينقل عن غيره، وكأننا به ينسبها إلى نفسه. وهذه ثغرة كبيرة في المنهج الذي يعتمد على نقل

الروايات. وإذا قارنّاه بمؤرّخ آخر معاصر له كالمقريزي نجد هذا الأخير شديد الحرص على نسبة رواياته إلى أصحابها بدقّة وتحقيق عاليين، وهي فضيلة كبرى تُذكَر للمقريزي وأمثاله من المؤرّخين العِظَام.

ففي ترجمة أبي المحاسن للمستعلي الفاطمي يشير إلى نقله عن ابن قزأوغلي في «مرآة الزمان»، غير أنه يتابع بقوله: «وقال غيره: ولما استهلّت سنة ٤٨٨ هـ خرج الأفضل... إلخ»[٦١]. والمحقّق يستطيع أن يكتشف أن هذا النقل يطابق رواية ابن ميسّر[٦٢] في حوادث سنة ٤٨٨ هـ. وفي وصفه لما كان يعمل في يوم عاشوراء أيام الفاطميين[٦٣] يورد نصّاً كاملاً دون أية إشارة إلى مصدر النقل. وهو في تقديرنا ينقل عن المقريزي[٦٤] الذي ينقل بدوره عن ابن الطوير القيسراني... ومثل هذا كثير في تاريخه.

وفي بعض الأحيان نجده غير دقيق في ذكر أسانيده. فهو مثلاً في ذكر السنوات التي حجّ فيها أبو جعفر المنصور يصرّح بأنه ينقل عن شباب (خليفة بن خياط)، والواقع أن ما ينقله بسياقه وحرفيّته إنما يطابق نصّ الذهبي وليس نص شباب[٦٥].

ونحن نعتقد أن غالبية النقول ـ إن لم يكن جميعها ـ التي أشار أبو المحاسن أنه أخذها عن ابن ميسّر وابن الطوير والمسبّحي والتي تتعلّق برسوم الدولة الفاطمية إنما نقلها عن المقريزي (المواعظ والاعتبار) الذي نقلها بدوره عن المؤرّخين المذكورين، بدليل وجود تلك النصوص بحرفيتها وسياقها في خطط المقريزي، وبدليل أن أبا المحاسن لا يورد نصوصاً أخرى بهذا الشأن لا نجدها في الخطط.

ب ـ تعدّد الروايات والتسرّع في الترجيح:

ويهتم أبو المحاسن بذكر أكثر من رواية في الواقعة التاريخية الواحدة. وهذه طريقة جيدة تساعد القارىء أو الباحث في مقارنة الروايات المختلفة واستخلاص النتائج المناسبة. ولأول وهلة يخيّل إلى القارىء أن المؤلّف إنما يريد مقارنة الروايات وترجيح إحداها ترجيحاً معلّلاً، ولكنه سرعان ما يكتشف أن تعدّد الروايات لا يخرج عن كونه مجرد رصف لها، حيث تتجاور الروايات التي لها نصيب كبير من الواقعية والموضوعية مع تلك التي يطغى عليها الظن أو الوهم أو الخرافة. وفي المرات القليلة التي يرجّح فيها أبو المحاسن رواية على أخرى نراه يقع في الحكم المتسرّع غير المبنيّ على أساسٍ من التحقيق الموضوعي. فهو مثلاً في ترجيح ولاية الأشتر النخعي

على مصر قبل ولاية محمد بن أبي بكر الصدّيق يقول[٦٦]: «وفي ولاية الأشتر النخعي على مصر قبل محمد بن أبي بكر الصديق اختلاف كثير. حكى جماعة كثيرة من المؤرّخين وذكروا ما يدلّ على أن ولاية محمد بن أبي بكر كانت هي السابقة، وجماعة قدّموا ولاية الأشتر هذا، ولكلٍّ منهما استدلال قوي، والذين قدّموا الأشتر هم الأكثر، وقد رأيت في عدّة كتب ولاية الأشتر هي المقدّمة، فقدّمته لذلك».

وعندما يصيب في ترجيحه فإنه أحياناً يقع في الخطأ نتيجة سطحية التبرير والتسرّع. ففي كلامه على تلقيب عبد الرحمن الداخل بأمير المؤمنين يقول[٦٧]: «... غير أنه لم يلقّب بأمير المؤمنين، وقيل إنه لقّب، والأول أصحّ لأن جماعة كثيرة ملكوا الأندلس من ذرّيته وليس فيهم مَن لقّب بأمير المؤمنين». فالواقع أن حكمه صحيح، غير أن تسرّعه في الاستدلال عليه أوقعه في خطأ القول إن أحداً من ذرّية الداخل لم يلقّب بأمير المؤمنين. فالناصر الأموي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم الربضي بن هشام بن عبد الرحمن الداخل المتوفى سنة ٣٥٠ هـ كان أول مَن تلقب بالخلافة في بلاد الأندلس، وهو من ذرّيّة عبد الرحمن الداخل[٦٨].

جـ ـ الاستطراد أو الاقتصار في غير محلّهما:

ويميل أبو المحاسن بشكل واضح إلى الاستطراد والخروج عن الموضوع الذي يكون بصدده. وكثيراً ما يعثر القارىء على عبارة «وقد خرجنا عن المقصود استطراداً» أو يقحم أشعاره إقحاماً في بعض الأحيان تأكيداً لمعنًى من المعاني فيقول: «وحضرني في هذا المعنى مقطوع» ويذكره «إتماماً للفائدة»[٦٩]. ففي ترجمته للشاعر الشاغوري المتوفى سنة ٦٢٧ هـ يورِد له شعراً في الحمّام، ثم يستطرد إلى ذكر شعر في نفس الموضوع لشاعر آخر، ثم يستطرد لذكر لغز شعري في الحمّام[٧٠]. وإلى جانب هذه الاستطرادات نراه يحرص على تسجيل الغرائب «والاتفاقات العجيبة» أينما وجدها، وذكر بعض الأخبار التي هي أقرب إلى الشائعات والخرافات منها إلى الأحداث الواقعية.

على أنه بالرغم من ذلك يمرّ مروراً عابراً على كثيرٍ من الأحداث الهامّة التي يجب أن تُعطى حقّها من اهتمام وعناية المؤرّخ. فهو يذكر معركة «منازكرد» في حوادث سنة ٤٦٣ هـ بما لا يزيد على سطر ونصف، وكان الأولى به أن يتوقف مليّاً

عند هذه المعركة العظيمة بين ألب أرسلان السلجوقي وملك الروم ديوجانيس والتي تعتبر من المعارك الفاصلة في التاريخ، وهي تشبه معركة اليرموك وتعدلها أهمية، ولربما فاقتها من حيث النتائج، حيث كانت البداية الفعلية لزوال الإمبراطورية البيزنطية وقيام دولة تركيا مكانها، وكانت أيضاً من المسبِّبات الهامّة للحروب الصليبية[٧١].

د ـ الحيدة والموضوعية:

ويفتقر أبو المحاسن أحياناً إلى فضيلة الحيدة والموضوعية. فعداؤه للبيت الأموي ساقة إلى الإحجام عن ذكر الكثير من أخبار بني أُمية أو تناولها بشكل مبتسر. فحين عرض لخلافة يزيد بن معاوية اكتفى بقوله: «... وله أشياء كثيرة غير أنني أضربت عنها لشدّة فسقه»[٧٢] ولم يذكر عن مروان بن الحكم أكثر من أنه «وثب على الأمة وبويع له بالخلافة»[٧٣]. وعداؤه للشيعة ـ الذين يسمّيهم الرافضة ـ يظهر بوضوح في تراجمه لأعلامهم، فنراه غالباً ما يردّد عبارات «فاسق... خبيث... رافضيّ... فاسد العقيدة» ونحو ذلك. وإذا كان صاحب الترجمة ممّن يشهد له بالفضيلة والعلم والنبوغ فإنه يُنهي ترجمته أحياناً بقوله: «... غير أنه كان رافضياً خبيثاً». أما إذا كان صاحب الترجمة من المعروفين بعدائهم للشيعة، وكان في نفس الوقت سيّىء السّيرة عديم الحسنات، فإن أبا المحاسن لا يتورّع أحياناً عن القول: «... غير أنه لو لم يكن له سوى هذه الفضيلة ـ أي العداء للشيعة ـ لكفى»... وهذه أمور لا تليق بالمؤرّخ الذي عليه أن يتمتع بالحيدة والموضوعية فيما يكتب.

هـ ـ غياب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية:

وفي هذا القسم من «النجوم الزاهرة» لا نجد ثمة ما يفيد في الوقوف على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لمصر، اللّهمَّ إلاّ ما ورد عن أخبار النوازل والملمّات كالطواعين والمجاعات التي حظيت بنصيب كبير من اهتمام المؤلّف. وإذا أراد أحياناً الإشارة إلى سبب التدهور الاقتصادي أو الرخاء فإنه غالباً ما يفسّر ذلك بالغضب الإلّهي أو العناية الإلّهية، أو على حدّ تعبيره «لأمر سبق». أما الشعب المصري في تاريخ أبي المحاسن فإنه لا يخرج عن كونه مجرد «غوغاء» أو «حرافيش» أو «عوام» على أحسن الأحوال. وأخبار الناس لا ترد إلاّ عفواً حين يعرض لمظاهراتهم عند استقبال السلاطين أو نهبهم لبيوت الأمراء المغضوب عليهم، أو عندما يكونون ضحية النوازل من أوبئة وزلازل ومجاعات، وهم في هذه الحالة مجرد أرقام تُذكَر في لوائح الخسائر.

على أنه في هذا المجال لا يمكننا إلّا أن نسجّل لأبي المحاسن حرصه على إثبات أحوال النيل وما يعتري منسوبه من زيادة أو نقصان في نهاية كل عام، وذلك بالتسلسل من دون انقطاع ما بين سنتي ٢٠ و٨٧١ هـ. ولا يخفى ما لهذا من أهمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية لما بين هذه الأحوال وحال النيل من علاقة ثابتة على مدى العصور.

و ـ الوفيات:

ويحرص أبو المحاسن على إثبات الوفيات في نهاية كل سنة، على عادة كتّاب الحوليات. وتراجمه للوفيات ـ في هذا القسم ـ جاءت مقتضبة سريعة نتيجة منهجه في النقل والتلخيص، حيث درج على إثبات الوفيات التي وردت عند الذهبي، فيسردها كما هي مقدّماً لها بعبارة «الذين ذكر الذهبي وفاتهم في هذه السنة». ونقله للوفيات عن الذهبي لا يخلو من كثير من التحريف والتصحيف وتكراره لنفس أخطاء الذهبي. ولشدّة حرصه على النقل من «تاريخ الإسلام» الذي يعتبره «أجلّ كتاب»[٧٤] نقل عنه في النجوم الزاهرة. نراه أحياناً يثبت وفاة شخص واحد في سنتين مختلفتين على الرغم من قناعته بخطأ الذهبي، كأن يقول مثلاً في أخبار سنة ٥٠١ هـ: «وفيها توفي تميم بن المعزّ بن باديس... والصحيح أنه مات في القابلة حسب ما يأتي ذكره، وقد أثبت الذهبي وفاته في هذه السنة».

ز ـ أخطاؤه في هذا القسم من تاريخه:

في هذا القسم ينقل المؤلّف عن المدوّنات السابقة دون نظر أو رويّة في بعض الأحيان، لذلك فإنه وقع في جملة أخطاء مشينة، كقوله إن عيسى ابن مريم ولد بمصر[٧٥]، وأن الرسول (ﷺ) تزوّج أُم حبيبة بالحبشة[٧٦]، وأن الصفرية من الخوارج ينسبون إلى المهلّب بن أبي صفرة[٧٧]، وأن الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق كان يدعى بالكاظم لعلمه[٧٨]، وأن الشاعر أبان بن عبد الحميد صنّف كتاب كليلة ودمنة[٧٩]، وأن الشيخ عبد القادر الجيلاني ينسب إلى قرية «جيل» التي تحت بغداد[٨٠]، وأن مدينة بيت لحم في فلسطين إنما أصلها «بيت لخم» نسبة إلى قبيلة لخم العربية[٨١]، وأن يعقوب بن يوسف الموحّدي انتصر سنة ٥٩١ هـ على ألفنش ملك طليطلة في وقعة الزلّاقة[٨٢]... وغير ذلك من الأخطاء المشابهة التي أشرنا إليها في حواشي هذا الكتاب.

كما أن تسرّعه في أخذ الأخبار على ما هي عليه من غير عرض لها على ميزان التدقيق والتحقيق أوقعه في إيراد أخبار مغلوطة تاريخياً أو مضطربة ومتناقضة. فهو يقول مثلاً إن الخليفة العباسي الأمين قتل الوالي عباد بن محمد في شهر صفر من سنة ١٩٨ هـ، في حين أن الأمين كان قد قُتل في شهر المحرّم من نفس السنة، أي قبل ذلك بشهور، كما تؤكد جميع المصادر، وكما يذكر أبو المحاسن نفسه بعد ثلاث صفحات من إيراده لهذا الخبر[٨٣]!.

وفي ترجمته لداود بن يزيد والي مصر يقول[٨٤]: «. . . أما جند مصر الذين أُخرجوا من مصر [في أيام داود بن يزيد] فإنهم ساروا إلى المغرب في البحر فأسرهم الفرنج بعد حروب. . . وأما أمر الجند الذين أسرهم الفرنج فإن داود بن يزيد المذكور [كان] جهّزهم نجدة إلى هشام بن عبد الرحمن الأموي، فيما قيل». وهو في هذا الخبر غير الدقيق ـ وإن كان ينهيه بعبارة: فيما قيل ـ وقع في خطأين معاً: الأول أنه أهمل واقع العداء الذي كان مستحكماً بين العباسيين وأُمويّي الأندلس، والثاني ـ ولعلّه نتيجة للأول ـ أن هؤلاء الجند إنما كانوا قد توجهوا إلى الشام وليس إلى المغرب أو الأندلس[٨٥].

ومن الأمثلة على عدم ضبطه للروايات قوله[٨٦]: «وحُكِيَ أن القاضي الوجيه أبا الحسن علي بن يحيىٰ الذروي دخل الحمّام وكان ابن رزين الشاعر في الحمّام». وصوابه أن يقول: «وكان ابن وزير الشاعر في الحمّام» ذلك أن القاضي الذروي المتوفى سنة ٥٧٧ هـ كان معاصراً لابن وزير الشاعر، وهو النجيب هبة الله بن وزير المتوفى سنة ٥٧٦ هـ، وبين ابن رزين وابن وزير حوالي ٣٨٠ سنة.

ولعلّ أوضح مثل على رواية أبي المحاسن المثقلة بالأخطاء التاريخية ما أورده في حوادث سنة ٤١٨ هـ حيث يقول[٨٧]: «وفيها توفي عبد الرحمن بن هشام القرشي الأموي صاحب الأندلس الذي كان لقب نفسه في سنة ٤١٤ هـ بالمستظهر والمستكفي والمعتمد، وعاد ملك بني أُمية إلى الأندلس بسببه. فلما كان في هذه السنة وثب الجند عليه وقتلوه، وانقطعت ولاية بني أُميّة عن الأندلس إلى سنة ٤٤٣ هـ».

وهذه الرواية تحتوي على غير خطأ تاريخي؛ ١ ـ إن عبد الرحمن بن هشام الأموي توفي سنة ٤١٤ هـ بعد أن حكم اسميّاً مدة ٤٧ يوماً. والذي توفي في هذه السنة هو محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله الأموي. ٢ ـ إن «المستكفي» و«المعتمد» ليسا من ألقاب عبد الرحمن بن هشام، وإنما لقبه «المستظهر» فقط. والمستكفي هو

محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله، وهو الذي حكم سنة ٤١٤ هـ بعد وفاة المستظهر واستمر حكمه ١٦ شهراً. ثم استولى على الحكم بنو حمّود إلى سنة ٤١٨ هـ. أما المعتمد ـ وصوابه: المعتدّ ـ فهو لقب هشام بن محمد الذي حكم سنة ٤١٨ هـ بعد المستكفي ودام حكمه إلى أن خلع سنة ٤٢٢ هـ، وبخلعه انقطعت الدولة الأموية بالأندلس إلى غير رجعة. وقد توفي المعتدّ سنة ٤٢٨ هـ. ٣ ـ إن أيّاً من المصادر التاريخية الموثوقة لا يذكر عودة حكم بني أمية إلى الأندلس في سنة ٤٤٣ هـ كما يذكر المؤلّف.

وبعد هذه الأخطاء في الفقرة الواحدة يعود أبو المحاسن في الصفحة التالية ليذكر وُلاة الأمويين في الأندلس ومدة حكم كلٍ منهم وسنة وفاته. وفي هذه المرة أيضاً نراه يرتكب عدداً من الأخطاء تزيد كثيراً عمّا سبق، حتى ليتساءل القارىء: كيف يمكن لمؤرّخ كبير مثل أبي المحاسن أن يثبت نصّاً بهذه الدرجة من السقم والاضطراب؟!.

خلاصة أُولى:

خلاصة القول أن تاريخ أبي المحاسن في هذا القسم لا يقدّم فائدة كبيرة للمشتغلين بتاريخ مصر الإسلامية، نظراً لسرعته والاجتزاء فيه والأخطاء الكثيرة التي تشوب مادته. وإذا جاز القول أن الطريقة النقلية التي اتبعها مؤرّخو المدرسة المصرية في القرن التاسع الهجري قد عادت بفائدة كبيرة إذ حفظت بفضلها كتب فقدت أُصولها، فإن هذا الحكم ينطبق على البعض من أولئك المؤرّخين ولا ينطبق على البعض الآخر، ومنه أبو المحاسن... ذلك أن الحوليات والمراجع التي نقل عنها أبو المحاسن موجودة لدينا الآن، ومعظمها نشر نشراً علمياً محقّقاً، نذكر منها: فتوح مصر، وولاة مصر وقضاتها، والمنتظم، ومرآة الزمان، وتاريخ الإسلام، وسيرة صلاح الدين، والروضتين... وغيرها.

أما فيما يختصّ ببعض المصادر التاريخية الهامّة التي فُقِدت أُصولها كليّاً أو جزئياً مثل تواريخ كلٍ من المسبّحي وابن ميسّر وابن المأمون وابن الطوير، أو تلك التي تختصّ بالخطط مثل خطط كلٍ من الكندي والقضاعي والجوّاني وابن زولاق وابن عبد الظاهر وابن المتوّج، نقول إن الفضل في حفظ جزء كبير من تلك المصادر إنما يعود بالدرجة الأولى إلى تقي الدين المقريزي، وبالدرجة الثانية إلى بعض المؤرّخين والأدباء الآخرين أمثال القلقشندي والنويري والسيوطي[٨٨].

وبعد فإن التقييم والملاحظات التي سجّلناها على أبي المحاسن في هذا القسم من تاريخه إنما هي مختصّة بهذا القسم ولا تتعدّاه إلى القسم الآخر المتعلق بعصر المماليك، بحيث إنه إذا كان القسم الأول قد جاء عادياً أو دون المستوى العادي في بعض الأحيان، وجاز للسخاوي أن يرمي أبا المحاسن «بالوهم الكبير، والخلط الغزير، والسقط في الأنساب، والتصحيف والتحريف والتكرير، وذكره في الحوادث ما لم يتّفق»(٨٩) فإن القسم الثاني من تاريخه يرتفع بأبي المحاسن دفعة واحدة إلى درجة كبار المؤرّخين لمصر المملوكية وإلى درجة المؤرّخ الأول بلا منازع لعصر الجراكسة، حتى إن السخاوي اعترف له بذلك، فقال: إنه «بارع في أحوال الترك ومناصبهم وغالب أحوالهم منفرد بذلك» وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه فيما يأتي.

المادة التاريخية: المنهج والمضمون
من بداية عصر المماليك إلى سنة ٨٧٢ هـ

أ ـ المؤرّخ المتمكّن من موضوعه:

وأول ما نلاحظه في هذا القسم من تاريخ أبي المحاسن هو تمكّنه من مادته التاريخية التي يسجّلها. فلم يعد المؤرّخ مجرد ناقل عن غيره، بل ظهر كمؤرّخ واسع المعرفة يستقي مادته من مصادرها الأصلية، ويناقش الروايات مناقشة الخبير بموضوعه الواثق من نفسه، ويقيم آراءه على أسس منطقية ودراية ببواطن الأمور ومعرفة بروح العصر. وهو هنا يبدو كفرس أصيل يجول في ميدانه الخاص الذي خَبِرَه واعتاد عليه: فهو ابن الطبقة المملوكية الحاكمة، وقريب من السلاطين وأبنائهم وحواشيهم، وعلى صلة مباشرة بكبار موظفي جهاز الدولة من عسكريين ومدنيين، لذلك نراه يؤرّخ للأحداث من داخلها وينقل عن أبطالها وشهودها المتّصلين بها. فنحن نراه يقدّم رواياته في كثير من الأحيان بعبارات إسناد مباشر، كأن يقول(٩٠): «حدّثني غير واحد من حواشي الأسياد وأولاد السلاطين»، أو أن يقول(٩١): «قال الوالد فيما حكاه بعد ذلك لمماليكه وحواشيه». هذا بالإضافة إلى مشاهداته الخاصة ومعايشته للأحداث(٩٢).

وتكتسب كتاباته في هذا القسم قيمتها الكبيرة من كونه على معرفة بأحوال المماليك أكثر من غيره من مؤرّخي هذا العصر. وهذا ما يرد على لسانه في غير موضع من «النجوم الزاهرة». فنراه يُحاجج أساتذته الذين أخذ عنهم علم التاريخ، مثل

المقريزي والعيني وابن حجر، ولا يني يتصيّد أخطاءهم، ويعذرهم لكونهم بعيدين عن السلطة وأجوائها الخاصة غير متمكّنين من لغة الترك وأحوالهم.

ففي معرض نقده للمقريزي بصدد ترجمته للظاهر ططر يقول[٩٣]: «غير أني أعذره فيما نقل، فإنه كان بمعزل عن الدولة وينقل أخبار الأتراك عن الآحاد. فكان يقع له من هذا وأشباهه أوهام كثيرة نبّهته على كثير منها فأصلحها معتمداً على قولي، وها هي مصلوحة بخطّه في مظنّات الأتراك وأسمائهم ووقائعهم».

ويشير إلى خطأ ابن حجر العسقلاني في نسبة السلطان برسباي بالدقماقي (أي أنه عتيق الأمير دقماق) بقوله[٩٤]: «وهو معذور فيما نقله لبُعده عن معرفة اللغة التركية ومداخلة الأتراك... وقد وقفت على هذه المقالة في حياته بخطه، ولم أعلم أن الخط خطّه، وكتبت على حاشية الكتاب وبيّنت خطأه، وأنا أظن أن الخطّ خطّ ابن قاضي شهبة، وعاد الكتاب إلى أن وقع في يد قاضي القضاة ابن حجر، فنظر إلى خطّي وعرفه، واعترف بأنه وهم في ذلك».

ب ـ مؤرّخ الأرستقراطية العسكرية الحاكمة:

واستطاع أبو المحاسن ـ بفضل اطّلاعه الواسع على أحوال المماليك وأمرائهم وسلاطينهم ـ أن يقدّم لنا عرضاً دقيقاً لتاريخ الأرستقراطية العسكرية الحاكمة وصراعها على السلطة، حيث الرأي لمَن غلب. كما كشف عن الحياة الاجتماعية لتلك الطائفة، فأفرد صفحات مطوّلة لوصف المواكب السلطانية، ومراسم استقبال الوفود، والرسوم المتّبعة في الاحتفالات والمجالس، وتقاليد الإنعام بالرُّتب والإقطاعات والهدايا، وألقى الضوء على حياة السلاطين والأمراء الخاصّة بوجهيها الماجن اللاهي والوقور المتحفّظ.

ولعلّ أثمن ما يقدّمه لنا كتاب «النجوم الزاهرة» من هذه الناحية، وفي هذا القسم بالذات، هو أن القارىء يخرج بصورة دقيقة واضحة عن عقلية هذه الفئة الحاكمة ونظرتها إلى الأمور وعن العناصر التي تحكّمت بالعملية السياسية السلطوية: فشرعية السلطة هي للقوة الغالبة، والعصبية العشائرية والجنسية مضافةً إلى امتلاك مماليك الشراء هي الضمانة الأولى لاستمرار السلطة، والمال هو العصب المحرّك لكل ذلك، والغاية تبرّر الوسيلة.

وقد عرض لنا أبو المحاسن ذلك كله بأسلوب عفوي يدمج بين الوصف الواقعي الدقيق لأحوال تلك السلطة وإداراتها وبين الإشارات العميقة إلى أمزجة السلاطين والأمراء وطريقة تفكيرهم ومجموع الأفكار والقيم التي تحرّك سلوكهم العامّ والخاص.

وبشكل عفوي أيضاً يجد القارىء نفسه أمام صورة معبّرة دقيقة: إن هذه الطبقة الحاكمة، مع أتباعها وأدواتها، شكّلت مجتمعاً قائماً بذاته منفصلاً انفصالاً شديداً صارماً عن مجتمع الناس وهمومهم ومشاكلهم وقضاياهم. ولم يكن يطرأ تعديل هام على تلك الصورة إلّا في اللحظات التي كانت تتقاطع فيها هموم الأمة مع هموم الطبقة الحاكمة عند نقطة الجهاد (ردّ الغزو الخارجي)، حتى إذا ما استكانت حركة الجهاد أو انقطعت، انقطع معها ذلك الاتصال بين الشعب والسلطة، وانداحت بينهما تلك المساحة الشاسعة المخيفة.

جـ - فساد النظام المملوكي وتسلّط المماليك الأجلاب:

ويقدّم لنا أبو المحاسن وصفاً دقيقاً وأميناً لفساد النظام المملوكي في قمته (السلاطين والأمراء) وفي قاعدته (الأجناد والمماليك الأجلاب). ويبلغ هذا الفساد قمّته في التواطؤ الضمني والمُعلَن بين الطرفين.

فهو يسجّل مدى ما وصل إليه حال المملكة في عهد السلطان جقمق من عجز في الأموال والاستعدادات العسكرية «وذلك بسبب إنفاقه المال على النسوة والتراكمين وما أشبه ذلك». ويصوّر أيضاً ذلك البلاء العظيم الذي حلّ بالمصريين لوقوعهم بين مِطرقة فساد المماليك وسندان ضعف السلاطين وتواطئهم فيقول مثلاً: «... واستهلّت سنة ٨٦٠ هـ، فلما كان يوم الاثنين خامس المحرّم نزل المماليك الأجلاب من الأطباق وقصدوا بيت الوزير فرج بن النحّال لينهبوا ما فيه. وكأنه أحسّ بذلك وشال ما كان في بيته. فلما دخلوا البيت لم يجدوا فيه ما يأخذونه، فمالوا على مَن هو ساكن بجوار بيت فرج المذكور فنهبوهم... ومن ثمّ دخل في قلوب الناس من المماليك الأجلاب من الرجيف والرعب أمرٌ لا مزيد عليه، لعلمهم أنهم مهما فعلوا جاز لهم، وأن السلطان لا يقوم بناصر مَن قهر منهم...» ويضيف: «وهذا أول أمرهم، وما سيأتي فأهول». وفي سنة ٨٦١ هـ ثار المماليك الأجلاب يريدون قبض جوامكهم (رواتبهم) بشروط وضعوها، فلما تأخر السلطان عن ذلك هاجموا القصر ورجموا مَن فيه بالحجارة بمَن فيهم السلطان، واضطر السلطان إلى النزول عند طلباتهم. قال أبو المحاسن: «وهَذا هو الاحتمال الذي يؤدّي إلى قلّة المروءة»... «وفرغت سنة ٨٦٢ هـ وقد انحلّ أمر

حكّام الديار المصرية، أرباب الشرع الشريف والسياسة أيضاً، لعظم شوكة المماليك الأجلاب. وصار مَن له حق عند كائن مَن كان من الناس يقصد مملوكاً من المماليك الأجلاب في تخليص حقّه». «... وفي شهر رمضان من سنة ٨٦٣ هـ نهبت العبيد والمماليك الأجلاب النسوة اللاتي حضرن صلاة الجمعة بجامع عمرو بن العاص، وأفحشوا في ذلك إلى الغاية، وكل مفعول جائز!»... «وكثرت المخاوف في الأزقّة والشوارع بحيث إن الشخص صار لا يقدر على خروجه من داره بعد أذان عشاء الآخرة، حتى ولا لصلاة الجماعة ولو كان جار المسجد. وإن أذّن مؤذّن العشاء والشخص خارج عن داره هرول في مشيه وأسرع لئلا تغلق عليه الدروب التي عمّرتها رؤساء كل حارة خوفاً على بيوتهم من المناسر والحرامية»(٩٥). وقد بلغ من سوء تدبير السلاطين ومجاهرتهم بمخالفة الشرع أن عيّن السلطان برسباي في سنة ٨٤١ هـ محتسباً على القاهرة «ليس بمسلم ولا يخاف الله» على حدّ تعبير السلطان نفسه(٩٦).

وهكذا فإن المماليك الذين شكّلوا في بداية أمرهم رافعة تاريخية هامّة لصمود المنطقة في وجه الغزو المغولي والصليبي ولإعادة تشكيل السلطة الإسلامية المركزية، هؤلاء غدوا في أواخر أيامهم (القسم الأكبر من دولة الجراكسة) عبئاً كبيراً على المسلمين وسيفاً مسلّطاً على رقاب المصريين يسومونهم ألوان القهر والعذاب في ظل وضع اقتصادي مُنهار وضرائب تعسّفيّة لا حصر لها، إلى جانب النوازل المتواترة من أوبئة وطواعين وزلازل وجفاف، حتى حقَّ للمقريزي أن يقول: «وقد نزل بالناس من المماليك بلاء لا يوصف ما بين نهب وقتل وسجن وسبي، بحيث لو ملك الفرنج ما زادوا في الفساد على ما فعله المماليك»(٩٧).

وقد استشرى الفساد وامتدّ ليشمل جميع إدارات الدولة، بحيث صارت جميع الوظائف ـ بما فيها القضاء والحسبة ونظر الأوقاف ـ لا تُنال إلّا بالبذل والرشوة. وفي ظل ذلك الفساد الشامل كان هنالك صراع يشتد يوماً بعد يوم بين الفقهاء والمتعمّمين من جهة والمماليك من جهة ثانية. وقد اتخذ العداء بين الطائفتين طابع العنف. ففي سنوات ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٦٠ هـ يشير أبو المحاسن إلى ما قام به المماليك الأجلاب في منع المتعمّمين من ركوب الخيل والبِغال والحمير، ما عدا كبار رجال الدولة، وإلحاحهم على السلطان في طلب إقطاعات الفقهاء والمتعمّمين، بل وتعدّيهم عليهم بالضرب وأخذ أموالهم... «فلم يبقَ في القاهرة متعمّم إلّا وتحاشى ركوب الخيل»(٩٨).

د ـ الحيدة والموضوعية والجرأة في إبداء الرأي:

ويتحلّى أبو المحاسن بقدر كبير من الحيدة والموضوعية وبجرأة واضحة على قول الحق وإبداء الرأي بعيداً عن الاعتبارات الشخصية. فبالرغم من أن الناصر فرج بن برقوق صادر أملاك أبيه فإنه ينبري للدفاع عنه، فيدفع عنه مظنّة تخلّصه من أبيه الظاهر برقوق بدسّ السمّ له. كما يدافع عن قتله لعدد كبير من الأمراء بأنه «ما قتل أحداً من الظاهرية وغيرهم حتى ركب عليه وآذاه غير مرّة وهو يعفو عنه»(٩٩).

وعلى الرغم من دفاعه عن المؤيد شيخ المحمودي وتصدّيه لكل ما قاله عنه المقريزي، إلّا أنه يعيب عليه أخذ باب مدرسة السلطان حسن والتنّور الذي كان به ووضعهما في جامعه. ويعلّق على هذا التصرّف بقسوة فيقول: «... ففي ذلك نقص مروءة وقلّة أدب من جهات عديدة...»(١٠٠). وقد نال أبو المحاسن في عهد السلطان جقمق جاهاً ونفوذاً كبيرين، إلّا أن الترجمة التي أوردها له في النجوم الزاهرة وحوادث الدهور تعتبر دليلاً واضحاً على استقلاله في الرأي وتوخّيه قول الحقيقة. فبعد أن يذكر عنه أنه «أصلح مَن وَلِيَ مصر من طائفته في أمر الدين والتقوى... وكان له اشتغال بالعلم... ويقتني الكتب النفيسة»، إلا أنه يسجّل ما وصلت إليه حال المملكة في أيامه من عجز في الأموال والاستعدادات العسكرية بسبب إنفاقه المال على النسوة والتركمان وما أشبه ذلك. ثم يختم ترجمته بقوله: «ولم أرد بذكر ذلك التعصّب والحطّ على الظاهر، ولكن ما قلته لا يخفى على مَن له أدنى معقول»(١٠١).

وجرأة أبي المحاسن في قول الحقيقة دون مواربة سبّبت له في بعض الأحيان المتاعب والشدائد. ففي ترجمته للأمير الكبير يشبك السُّودوني يصفه «بقلّة الدين وبالطمع مع حدّة زائدة وشراسة في الخلق وظلم زائد على حواشيه»(١٠٢). وعلى هامش مخطوط «حوادث الدهور» ـ نسخة لندن ـ يعلّق ناسخ المخطوط مقابل ترجمة يشبك السُّودوني بأن هذا النقد الذي وجّهه أبو المحاسن لهذا الأمير في ترجمته له كان سبباً في ضربه إياه بالمقارع(١٠٣).

هـ ـ الجهاز الإداري المملوكي والنظم الإدارية والعسكرية:

وإلى جانب ما قدّمه أبو المحاسن في تاريخه من وصف دقيق لأحداث عصره، فإنه قدّم لنا صورة متكاملة عن الجهاز المملوكي بسلاطينه وأمرائه وقضاته وموظّفيه، فضلاً عن النظم العسكرية والإدارية والمالية ولوائح الرّتب والإنعامات، وحكّام

الإيالات والثغور والمدن. وفي جميع ذلك كان المؤلِّف يتابع ما يستجدّ من تعديل أو تغيير أو تبديل في هذه النظم بدقّة وعناية، كأن يشير أحياناً إلى ما يستجدّه بعض السلاطين من وظائف أو ما يستحدثه من مراسم، أو الإشارة إلى أن هذه الوظيفة قد انحطّ قدرها أو ارتفع، وإلى ما هنالك من الملاحظات الهامّة التي تفيد المتتبّع لتطور أوضاع النظام الإداري والعسكري المملوكي وارتباط ذلك بالصراعات المختلفة وحركة مراكز النفوذ في الدولة وتطور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

والملاحظ أن الذين أرّخوا للنظام الإداري والعسكري المملوكي كانوا في الغالب على صلة بدرجة أو بأخرى بمؤسّستي القضاء وديوان الإنشاء، لما كان لهاتين المؤسستين من قدرة على الإشراف على جميع مؤسسات الإدارة والحكم في البلاد، وهذا ما نجده على سبيل المثال في العرض التاريخي الرائع الذي قدّمه القلقشندي في صبح الأعشى.

وبالرغم من عدم اشتغال أبي المحاسن في الدواوين فإنه استطاع أن يتتبّع بدقة ومعرفة تلك الأوضاع، وذلك بفضل علاقته الطيبة بالسلاطين والأمراء وبفضل صداقاته الخاصة لرؤساء تلك الدواوين بحيث سهّلت له الاطّلاع على أرشيفات الدولة وسجلّاتها وترتيباتها.

وهكذا فإنه كثيراً ما يلتفت إلى تقديم صورة كاملة عن جهاز الحكم والإدارة وأرباب الوظائف في بداية بعض السنوات، فيقول مثلاً: «ويحسن ببالي أن أذكر في أول هذه السنة جميع أسماء أرباب الوظائف بالديار المصرية وغيرها، ليُعلم بذلك فيما يأتي كيف تقلبات الدهر وتغيير الدول». وفي ترجمته لبعض السلاطين يورد ثَبْتاً بجميع الوظائف التي كانت في أيامه، كما يورد كشفاً مفصّلاً بأسماء جميع مَن تولّوا تلك الوظائف على امتداد حكم ذلك السلطان، كما فعل في تراجم كلٍّ من الظاهر جقمق والظاهر برقوق والأشرف إينال(١٠٤).

و - تقويم النيل:

عُنِيَ أبو المحاسن عناية زائدة بتسجيل تقلبات النيل من نقص وفيضان منذ الفتح العربي لمصر سنة ٢٠ هـ عاماً فعاماً حتى سنة ٨٧١ هـ. وهو يرصد لنا في كل عام أدنى مستوى وصلت إليه مياه النيل خلال أيام «التحاريق» وأعلى مستوى وصلت إليه أيام الفيضان.

ولم يكن أبو المحاسن أول مَن ذكر في تاريخه تقلبات النيل وأحواله، فقد سبقه إلى ذلك عدد من المؤرِّخين مثل ابن عبد الحكم وابن زولاق وابن أيبك الدواداري والمقريزي. غير أن هؤلاء لم يتناولوا تقلبات النيل إلاّ في سنوات معدودة. أما أبو المحاسن فإنه سجّل حال النيل على امتداد نيّف وثمانية قرون ونصف، سنة إثر سنة دون انقطاع. ومن هذا الثبت الذي قدّمه حصلنا على جدول وافٍ عظيم الفائدة في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

وأرقام المقياس التي يوردها أبو المحاسن توضح أن مستوى النهر أيام التحاريق (أي الحدّ الأدنى لمستوى مياه النيل خلال السنة) يتردّد بين حوالي أربعة أذرع وسبعة أذرع، باستثناء أحوال قليلة يرتفع فيها هذا المستوى أو ينخفض. والمستوى الأعلى لمياه النيل أيام الفيضان كان يتردّد حسب العصور بين ١٦ ذراعاً و٢٠ ذراعاً. أما المستوى اللازم لريّ الأراضي واستحقاق الجبايات فكان يعتبر عادة ستّة عشر ذراعاً. فإذا بلغ ذلك كسر خليج القاهرة وفتحت التُرع وانساب الماء إلى سائر الفروع والخلجان. ولكسره يوم مشهود هو يوم وفاء النيل تحتفل به الأمة على جميع مستوياتها. على أن وفاء النيل لم يثبت على مستوى واحد خلال العصور، وإنما كان يختلف بحسب وضع الجسور والترع وسلامتها، وبحسب الترسّبات في قاع مجرى النيل. لذلك نرى مثلاً أن المستوى اللازم لريّ الأرض تراوح بين ١٥ ذراعاً وبضعة أصابع عند بداية الفتح وحوالي عشرين ذراعاً في أواخر العصر المملوكي.

وفي تسجيل بياناته الدقيقة والمتابعة عن تقلّبات النيل رجع أبو المحاسن إلى مَن تقدّمه من المؤرّخين الذين عُنوا بأحوال النيل، ولكنه من غير شك استفاد إلى الحدّ الأقصى من الوثائق الرسمية التي كانت تحرّر كل عام عند فيضان النيل أو وفائه. وقد كانت الدولة المصرية منذ عهد مبكر تُعنى عناية خاصة بحفظ المحرّرات والوثائق الرسمية وخاصة في مؤسسة ديوان الإنشاء.

وفي عصرنا الحديث استأنف مهمة أبي المحاسن في دراسة تقلبات النيل العلاّمة أمين سامي باشا (ت ١٣٦٠ هـ/ ١٩٤١ م) في كتابه «تقويم النيل». وقد عُنِيَ بنوع خاص بتسجيل هذه التقلبات منذ الغزو الفرنسي لمصر سنة ١٧٩٨ م، ورجع في ذلك إلى مختلف الوثائق والتقارير الرسمية، هذا إلى جانب ما يقدّمه لنا في كتابه من دراسات قيّمة وافية عن أحوال النيل العظيم الذي قال فيه هيرودوت: «مصر هبة النيل».

خلاصة ثانية:

إن نشأة أبي المحاسن وحياته التي جمعت بين الارتباط بالطبقة الحاكمة التي ينتمي إليها، ودوام الاتصال بالسلاطين ورجال الدولة، والإحاطة بعلوم عصره الدينية والأدبية والتاريخية، فضلاً عمّا تيسّر له من معرفة عميقة بأحوال الترك ولغتهم، بالإضافة إلى إفادته الكبيرة من شيوخ المؤرّخين في عصره، خاصة ابن حجر والمقريزي والعيني، كل ذلك هيّأ له القدرة على تفهّم روح العصر الذي عاش أحداثه، ومن ثم جاءت كتابته التاريخية صادقة إلى حدٍّ كبير، ومرآة لعصره بما يحمل من تناقضات وصراعات، واعتُبر بذلك المؤرّخ الأول لعصر السلاطين الجراكسة.

وإذا كان أبو المحاسن قد تفوّق على أقرانه في هذه الناحية ـ أي تاريخ الجراكسة ـ فإنه كمؤرّخ لمصر الإسلامية لم يستطع في تقديرنا أن يتفوّق على أُستاذه المقريزي الذي يعتبر بحق شيخ المؤرّخين المصريين في القرن التاسع الهجري، وذلك بفضل أعماله الموسوعية في تاريخ مصر (الخطط ـ اتّعاظ الحنفا ـ المقفّى الكبير ـ السلوك. . .) وبفضل ملكته كمؤرّخ موهوب يعرف التحقيق والتدقيق ويمزج التاريخ السياسي بالتاريخ الحضاري ويضعُ تاريخ مصر في إطار التاريخ الإسلامي والتاريخ العالمي.

ونتوقف هنا قليلاً أمام النقد الذي كان يوجّهه أبو المحاسن إلى أُستاذه المقريزي لنسجّل عليه بعض الملاحظات. فبالرغم من عبارات المديح التي كان يكيلها أبو المحاسن للمقريزي وتقديره الكبير له، فإنه يستعمل في حقه أحياناً عبارات غير لائقة عندما يتصيّد لديه بعض الأخطاء المتعلقة بهذا السلطان أو ذاك من الجراكسة. فهو يعلّق على الأخطاء التي أوردها المقريزي في ترجمته للظاهر ططر بقوله: «هذا هو الخُباط[١٠٥] بعينه. . . فإن هذا القول يستحيا من ذكره» أو قوله بعد ذلك: «. . . فهذا القول لا يقوله إلاّ مَن ليس له خبرة بقواعد السلاطين ولا يعرف ما الملوك عليه بالكليّة. . .».

وإذا كنّا نعترف لأبي المحاسن بسعة اطّلاعه على أحوال السلاطين الجراكسة وبصحّة تصويباته التي يوردها عادة بكفاءة ومنطق ويدعمها بإسناد جيّد ـ هذا فيما يتعلق بتصحيح المعلومات ـ فإننا نأخذ عليه تجاوزه حدوده في أسلوب ومضمون مناقشته لآراء المقريزي فيما يتعلق بتقييم حكم وسيرة بعض السلاطين. ونضرب لذلك مثلاً

نعتبره ذا دلالة واضحة على منهج أبي المحاسن في التقييم والحكم، كما يدلّ على منهجية مختلفة لدى المقريزي:

يُورِد أبو المحاسن نصّاً للمقريزي في تقييمه لحكم الظاهر ططر، وهو التالي[١٠٦]: «وكان، أي الظاهر ططر، يميل إلى تديّن، وفيه لين وإغضاء وكرم مع طيش وخفّة. وكان شديد التعصّب لمذهب الحنفيّة، يريد أن لا يدع من الفقهاء غير الحنفية. وأتلف في مدّته مع قلّتها أموالاً عظيمة، وحمّل الدولة كلفاً كثيرة أتعب بها مَن بعده. ولم تطل أيامه لتشكر أفعاله أو تذمّ».

ويعلّق أبو المحاسن على هذا التقييم بقوله: «قلت: ولعلّ الصواب في حق الملك الظاهر ططر بخلاف ما قاله المقريزي مما سنذكره، مع عدم التعصّب له». ثم يعرض أبو المحاسن تقييمه للظاهر ططر وحكمه بقوله: «كان ملكاً عظيماً جليلاً كريماً، عالي الهمّة، حَسَن التدبير سيوساً. توثّب على الأمور مع مَن كان أكبر منه قدراً وسنّاً، ومع عظم شوكة المماليك المؤيدية شيخ، مع فقر كان به وإملاق. فلا يزال يحسن سياسته ويدبّر أموره ويخادع أعداءه إلى أن استفحل أمره وثبت قدمه، وأقلب دولة بدولة غيرها في أيسر مدّة وأهون طريقة: كان تارة يملق هذا، وتارة يغدق على هذا، وتارة يقرّب هذا ويُظهِره على أسراره الخفيّة، كلّ ذلك وهو في إصلاح شأنه في الباطن مع مَن لا يقرّبه في الظاهر... وكان ينظر إلى كل واحد ممّن يخشى أمره، فإن كان شهماً رقّاه إلى المراتب العليّة وأوعده بأضعاف ذلك، وإن كان طمّاعاً أبذل إليه الأموال وأشبعه... كلّ ذلك لكثرة دهائه وعظيم احتماله... هذا وهو يقرّب خشداشية الظاهر برقوق واحداً بعد واحد، يقصد بذلك تقوية أمره في الباطن... ولما حصل له ما أراد، وصفا له الوقت، ووثب على ملك مصر، أقام له شوكة وحاشية من خشداشيته ومماليكه في هذه الأيام القليلة لم ينهض بمثلها مَن جاء قبله ولا بعده... فهذا مما يدلّ على قوّة جنانه وإقدامه وشجاعته... وكان يحبّ مجالسة العلماء والفقهاء وأرباب الفضائل من كل فنّ... وكان يحب إنشاد الشعر بين يديه، لا سيما الشعر الذي باللغة التركية... هذا مع عفّته عن سائر المنكرات. وأما الفروج فإنه كان يُرمى بمحبّة الشباب، على ما قيل ـ والله أعلم... وأظنه لو طالت مدّته لأظهر في أيامه محاسن، ولدام ملكه سنين طويلة لكثرة عطائه. فإنه يقال في الأمثال:

إذا ملكٌ لم يكن ذا هِبة فدعه فدولته ذاهبة»

انتهى كلام أبي المحاسن باختصار.

وأول ما نلاحظه هنا أن أبا المحاسن لم يستطع أن ينقض التقييم الذي أورده المقريزي، ولعلّه أكد أكثر جوانبه من حيث لا يدري. فهو لم يستطع أن يدفع عن الظاهر ططر اتّهام المقريزي له بتبذير أموال الدولة، ولا استطاع أن يعرض له سيرة في إدارة الحكم يُحمد عليها، بدليل أن أبا المحاسن يقرّر في نفس العرض أن مدّة سلطنة ططر الفعلية كانت ثمانية عشر يوماً.

وما يهمنا من العرض الذي أوردناه هو استخلاص بعض الأُسس والمنطلقات التي تقوم عليها أحكام أبي المحاسن. فهو يعبّر بصدق وعفوية عن تلك المفاهيم التي سادت في العصر المملوكي فيما يتعلّق بأمور السلطة والتوسّل إليها: فبذل الأموال، واصطناع الحواشي والأنصار والمحازبين، وانتهاز الفرص المناسبة للوثوب على السلطة، والقوة والدهاء والمكر والمخادعة، ومظاهر الأبّهة والعظمة، كلّ ذلك كان من الوسائل المشروعة والفضائل الممتدحة في عُرف دولة المماليك. ومنذ وقت مبكر تكرّست في المجتمع المملوكي مقولة أن مَن يقتل السلطان يكون صاحب الحقّ الأول في السلطنة من بعده، وأن «الحقّ عند الأتراك هو لمَن سبق»(١٠٧)، كما يقرّر ابن تغري بردي نفسه. لذلك فإن أبا المحاسن في حكمه على الظاهر ططر إنما ينطلق من قناعته بمشروعية تلك المقاييس التي أوردها وبإيجابية تلك الصفات التي ذكرها. وفي رأينا أن أبا المحاسن ـ بالرغم من علمه وتفقّهه والفضائل الكثيرة التي تمتّع بها ـ لم يستطع أن يخرج على بعض المفاهيم السائدة في عصره، خاصة لدى طبقة المماليك التي ينتمي إليها أصلاً ونشأةً. ولعلّ إشارتنا السابقة إلى أنه كان مرآة عصره والأكثر تمثّلاً لروح ذلك العصر إنما تنصرف خصوصاً إلى هذه الناحية. وكما قلنا فإن تعبير أبي المحاسن عن ذلك إنما كان يتمّ بصدق وعفوية وبشهادة على الواقع من داخله ومن ضمن سياقه الخاصّ التاريخي الاجتماعي.

أما المقريزي فإنه ـ كما يخيّل إلينا ـ ينطلق من موقع مختلف ومن مقاييس مختلفة. إنه ينطلق من موقع المؤرّخ الفقيه المسلم العربي في آن. فهو ينظر إلى تلك السلطة المملوكية في أواخر أيامها ويحاكمها على أسس ومعايير الفقيه المسلم، كما أنه عانى ولا شك من استئثار أولئك المماليك بجميع السلطات من دون العرب. ولعلّنا لا نُجانِب الحقيقة إذا قلنا إنه ينظر إليها كسلطة لطالما ابتعدت عن شرائع الإسلام في الإدارة والحكم والسلوك الفردي واقتربت من تعاليم «الياسة»(١٠٨) المغولية وجاهرت بها، كما أشار إلى ذلك في غير موضع من كتابيه «الخطط» و«السلوك».

لذلك كان من الطبيعي جداً أن نرى المقريزي لا يثمّن عالياً تلك الخصائص التي عدّها أبو المحاسن فضائل لدى الظاهر ططر.

والحقيقة أن حكم المقريزي على الظاهر ططر هو أقرب إلى حكم المؤرّخ الموضوعي مما هو عليه حكم أبي المحاسن. وفي رأينا أن كِلا المؤرّخين كان صادقاً مع نفسه فيما ذهب إليه من حكم، لأنه كان منسجماً مع منطلقاته ومعاييره في التقييم.

لذلك فإنه إذا جاز لأبي المحاسن انتقاد المقريزي في بعض الأخطاء التاريخية ـ وحتى إذا غفرنا له عُجبه في بعض الأحيان نتيجة امتيازه بمعرفة دقائق وخبايا حياة الجراكسة ـ فإنه لا يحقّ له تسفيه آراء أستاذه على النحو الذي رأيناه فيما يتعلّق بالنظرة التقييمية للأحداث والأشخاص.

وبعد فإن أبا المحاسن يوسف بن تغري بردي مؤرّخ مرموق له مكانته البارزة بين مؤرّخي مصر الإسلامية بوجه عامّ، والمؤرّخين المصريين في القرن التاسع الهجري بوجه خاص. ولا يقلّل من قيمة كتاباته التاريخية ما وجّهه إليه معاصره السخاوي وابن الصيرفي. ففي الترجمة التي أفردها السخاوي لأبي المحاسن في معجمه «الضوء اللامع»[١٠٩] يتهمه «بالوهم الكثير والخلط الغزير» وأنه أثبت في تاريخه «ما لا يليق في الوقائع والأحداث مما يكون موافقاً لغرضه، خصوصاً في تراجم الناس وأوصافهم، لما عنده من الضغن والحقد». وكذلك وجّه إليه النقد اللاذع في مقدمته لكتابه «التبر المسبوك»[١١٠]. وابن الصيرفي بعد أن مدحه في كتابه «نزهة النفوس والأبدان»[١١١] ووصفه بأنه «المشار إليه الآن في التاريخ والعمدة فيه» عاد في كتابه الثاني «إنباء الهصر بأبناء العصر»[١١٢] وترجم لأبي المحاسن في عبارات فاقت بقسوتها ما جاء في ترجمة السخاوي له.

والحقيقة أن السخاوي عُرِف بالتطرّف في النقد إلى درجة البُعد أحياناً عن قواعد الذوق والإنصاف، واشتهر في كشف المساوىء والعورات إلى حدّ السلاطة، بحيث لم يسلم من لسانه حتى ابن خلدون والمقريزي. ويبدو أن أبا المحاسن كان يعرف ما يكنّه له بعض معاصريه من حقد وضغينة، ولهذا أملى على تلميذه وصديقه أحمد بن حسين التركماني ترجمة حياته التي يمكن اعتبارها بمثابة سيرة ذاتية.

وكان النقد اللاذع الذي وجّه إلى أبي المحاسن مدعاة لمجموعة من الدراسات عنه في العصر الحديث. ومن هذه الدراسات المقال الذي كتبه عنه «فيت» G. Wiet

سنة ١٩٣٠، وما كتبه «بوبر» Popper عنه في المقدمة التي صدّر بها الجزء السابع من الطبعة التي أشرف على تحقيقها ونشرها لكتاب النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا. وفي سنة ١٩٤٩ قام الدكتور زيادة بكتابة فصل بعنوان «أبو المحاسن ومعاصروه» في كتابه «المؤرّخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي». وفي سنة ١٩٥٦ كتب «بوبر» مقالاً تناول فيه بالدراسة نقد السخاوي لأبي المحاسن. وفي سنة ١٩٦٩ كتب الأستاذ محمد عبد الله عنان فصلاً عن أبي المحاسن في كتابه «مؤرّخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري»(١١٣). وأخيراً في سنة ١٩٧٤ صدر كتاب بعنوان «المؤرّخ ابن تغري بردي» يضمّ مجموعة من الأبحاث والدراسات أعدّتها لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإنسانية بالقاهرة، بمناسبة الاحتفال بذكرى المؤرّخ أبي المحاسن.

● رابعاً: مؤلّفات المؤرّخ ابن تغري بردي

تشير وقفيّة (١١٤) المؤرّخ ابن تغري بردي أنه ترك في تربته التي بناها في الصحراء في سنة ٨٧٠ هـ مكتبة كبيرة عامرة بالمؤلّفات في شتى العلوم النقلية والعقلية التي أُلّفت في عصره وقبل عصره. ومن الراجح أن مجموعة الكتب التي وقفها المؤرّخ وأودعها خزانة الكتب في تربته، ووقف لخازنها معلوماً شهرياً، كانت تضمّ مؤلّفاته الخاصّة. ولقد سطت يد الزمان على تلك التربة واندثرت تماماً فلا أثر لها اليوم. ولم تصل إلينا جميع مؤلّفات أبي المحاسن، غير أن ما وصل إلينا منها ـ وخاصة في التاريخ ـ يعتبر ثروة حقيقية للمكتبة التاريخية العربية.

والمؤلّفات الهامّة الرئيسية التي تبدو فيها شخصية أبي المحاسن كمؤرّخ موهوب، وتعبّر عن جهده ومساهمته القيّمة في تسجيل تاريخ مصر، هي ثلاثة: «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» و«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» و«حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور».

١ ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: وهو عبارة عن كتاب في التراجم، جمع فيه أبو المحاسن نحواً من ثلاثة آلاف ترجمة لمشاهير العلماء والأمراء والسلاطين في مصر والشام في عصر دولتي المماليك البحرية والبرجية، بالإضافة إلى مَن عاصرهم من مشاهير المشرق والمغرب من مسلمين وغير مسلمين، وذلك ما بين ٦٥٠ هـ و٨٦٢ هـ. وقد أراد المؤرّخ من كتابه هذا أن يكون تكملة لمعجم الشيخ

خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) المعروف باسم «الوافي بالوفيات». والصفدي كان قد أراد بكتابه «الوافي» أن يكون تكملةً وتصحيحاً لكتاب ابن خلكان «وفيات الأعيان». ويعتبر «المنهل الصافي» من كتب التراجم الأساسية التي وُضعت في القرن التاسع الهجري، ويمتاز بأن مؤلِّفه انفرد بذكر تراجم لبعض الشخصيات التي أغفلها غيره من المؤرّخين وبذكر تفصيلات وافية في تراجمه. والراجح أن أبا المحاسن بدأ كتابة التاريخ بكتابة التراجم في المنهل الصافي، وهذا يتضح من الترجمة التي أملاها على تلميذه التركماني، إذ لم يرد فيها ذكر كتابيه الرئيسيين في التاريخ: «النجوم» و«الحوادث»، في حين نرى المؤلّف في كتابه «النجوم الزاهرة» يحيل القارىء على كتابيه المذكورين.

والمنهل الصافي معجم مرتّب على الحروف الأبجدية، بدأه المؤلّف بترجمة عزّ الدين أيبك التركماني، ثم انتقل إلى حرف الهمزة ليترجم لإبراهيم بن داود. وقد اختصر أبو المحاسن كتابه هذا في كتاب سمّاه «الدليل الشافي على المنهل الصافي» في مجلد واحد. وقد نشر المنهل الصافي نشراً علمياً محقّقاً، أما الدليل الشافي فتوجد منه نسخة خطيّة في مكتبة بشير آغا بالآستانة.

٢ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: وهو أجلّ كتب المؤرّخ. وبالإضافة إلى ما ذكرناه عن محتوى هذا الكتاب والمنهج المؤلّف فيه في هذه المقدمة، نضيف هنا أن قيمة هذا الكتاب قد عرفت منذ وقت مبكر. فلما فتح السلطان سليم العثماني مصر واطّلع على هذا الكتاب أمر بنقله إلى التركية، فتولّى ذلك شمس الدين أحمد بن سليمان قاضي العسكر بالأناضول يومئذ، فترجم جزءاً منه وعرضه على السلطان، فأعجبه وأمر بنقله هكذا إلى تمامه. كما ترجمت أجزاء من هذا الأثر الجليل إلى اللغة اللاتينية وإلى لغات أوروبية أخرى عدّة مرات.

وعرف المستشرقون الأوروبيون القيمة الاستثنائية لهذا الكتاب فبادروا إلى تحقيق ونشر أجزاء منه. ففي منتصف القرن التاسع عشر اهتمّ المستشرقان الهولنديان جوينبول وماتسي بنشر قسم من هذا الكتاب يتناول الأحداث من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٣٦٥ هـ. وما بين سنتي ١٩٠٩ و١٩٣٠ م قام المستشرق الأميركي وليم بوبر بإخراج باقي أجزاء النجوم الزاهرة بعد عشرين عاماً من التحقيق والمراجعة مستعيناً بجماعة من أعلام المستشرقين المعاصرين له. وما بين ١٩٢٩ و١٩٥٦ م قام القسم الأدبي بدار الكتب المصرية بتحقيق ونشر اثني عشر جزءاً من

هـذا الكتاب اشتملت على تـاريخ مصـر من سنة ٢٠ هـ إلى سنـة ٨٠٨ هـ. ثم تابعت المؤسسة المصرية العامّة تحقيق ونشر ما تبقّى من الكتاب من حوادث سنة ٨٠٨ هـ إلى بدايات سنة ٨٧٢ هـ في أربعة أجزاء، فصدر الجـزء السادس عشـر سنة ١٩٧٢ م.

وقد لخّص المؤلّف كتابه هذا وسمّاه «الكواكب الباهرة من النجوم الزاهرة». وهـذا التلخيص لا نجد لـه أثراً اليـوم، ولعلّه ضاع فيمـا ضاع من مؤلّفـات أبي المحاسن.

٣ ـ حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور: وهو كتاب في التاريخ أيضاً، أراد منه أبو المحـاسن أن يكون ذيـلاً على كتاب «السلوك» للمقـريزي. وقـد بـدأه من حيث انتهى المقـريزي بحـوادث سنة ٨٤٥ هـ وانتهى فيـه إلى حوادث سنـة ٨٧٢ هـ. وهذا الكتاب مختصّ بتفصيل الحوادث، كما ذكر المؤلّف في غيـر موضـع، من النجوم الزاهرة، ولكننا لم نجد فيه إضافات على «النجوم» ذات شأن كبيـر. وقد طبع هذا الكتاب أكثر من مرّة في القاهرة وبيروت.

ولابن تغري بردي، عدا الكتب الثلاثة التي ذكرناها، الكتب الآتية:

١ ـ نـزهة الـرأي(١١٥): وهو تـاريخ مفصّـل على السنين والشهور والأيـام في عـدة مجلدات. ويوجد منه الجزء التاسع (مخطوط) في أكسفورد، وهـو يشتمل على الحوادث من سنة ٦٧٨ هـ إلى سنة ٧٤٧ هـ.

٢ ـ البحر الزاخر في علم الأوائل والأواخر(١١٦): وهو تاريخ مطوّل على السنين، منه جزء صغير في باريس يتناول الحوادث من سنة ٣٢ هـ إلى سنة ٧١ هـ.

٣ ـ البشارة في تكملة الإشارة(١١٧): وهو ذيل على كتاب «الإشارة» للذهبي.

٤ ـ منشأ اللطافة في ذكر مَن وَلِيَ الخلافة(١١٨): وهو في تاريخ مصر من أقدم أزمانها إلى سنة ٧١٩ هـ.

٥ ـ مورد اللطافة فيمن وَلِيَ السلطنة والخلافـة(١١٩): اقتصر فيـه على ذكر الخلفـاء والسلاطين بغير مزيد. واستفتح بذكر الرسـول فالخلفـاء الراشـدين إلى الخليفة القائم بأمر الله، ثم ذكر العبيديين ومَن خلفهم على مصر إلى أيامه(١٢٠).

٦ ـ كتاب الوزراء(١٢١): والظاهر أن هذا الكتاب عبارة عن ملخّصات من كتبه يشتمل على تـراجم للوزراء في الديـار المصريـة. وقد أحـال أبو المحـاسن على هذا

الكتاب في النجوم الزاهرة عند كلامه على مقتل الأفضل بن بدر الجمالي سنة ٥١٥ هـ.

٧ ـ حلية الصفات في الأسماء والصناعات[١٢٢]: وهو ديوان في الشعر والتاريخ والأدب مرتّب على الحروف.

٨ ـ تحاريف أولاد العرب في الأسماء التركيّة[١٢٣]: ويُفهَم من الإشارات التي أوردها أبو المحاسن عن هذا الكتاب أنه يشتمل على تصحيح للأخطاء الشائعة في عصره على ألسنة أولاد العرب من شعراء ومؤرّخين حول بعد الأسماء والألفاظ التركية، من تحريف لبعضها أو استعمال للبعض الآخر في غير معناه الصحيح.

٩ ـ السكّر القادح والعطر الفائح[١٢٤]: وهو قصيدة ذات مضمون صوفي.

١٠ ـ الأمثال السائرة[١٢٥].

١١ ـ رسالة صغيرة في الموسيقى الصوتية[١٢٦].

١٢ ـ نزهة الألباب في اختلاف الأسماء والألقاب[١٢٧].

١٣ ـ الانتصار للسان التتار[١٢٨].

كما ذكر ابن إياس في بدائع الزهور[١٢٩] أن لأبي المحاسن تاريخاً «في وقائع الأحوال على حروف الهجاء».

● خامساً: عملنا في إخراج هذا الكتاب

١ ـ اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب على أصلين مطبوعين هما: طبعة المستشرقين الهولنديين جوينبول وماتسي ـ ليدن، مطبعة بريل ١٨٥٢ ـ ١٨٥٧ م. وهي تشتمل على الحوادث ما بين سنتي ٢٠ هـ و٣٦٥ هـ. ـ والثانية طبعة كاليفورنيا التي أخرجها المستشرق الأميركي وليم بوبر ما بين ١٩٠٩ و١٩٣٠ م. وهي تشتمل على الحوادث ما بين سنة ٣٦٥ هـ و٨٧٢ هـ. وهذه الطبعة اعتمدت على مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس رقم ١٧٨٨ كأصل، مقابلة على مخطوطة أخرى بنفس المكتبة برقم ١٧٨٩، وعلى مصوّرة شمسية لنسخة أياصوفيا.

٢ ـ قابلنا هذين الأصلين على طبعة دار الكتب المصرية (الأجزاء ١ ـ ١٢) وطبعة المؤسسة المصرية (الأجزاء ١٣ ـ ١٦).

٣ ـ قابلنا نصوص الكتاب على جلّ المصادر التي نقل عنها المؤلّف، وعلى المصادر الموازية التي تؤرّخ لنفس الفترة والأحداث، وأثبتنا المقارنة في حواشي كل جزء وثَبْت مراجعه.

٤ ـ حرصنا على إثبات النصّ الأصلي كما هو. وما أدخلناه من تعديل أو إضافة في بعض الأحيان وضعناه بين معقوفين [] وأشرنا إلى مراجعه في الحواشي. وما لم نُشِر إلى مراجعه إنما هو زيادات اقتضاها انتظام السياق. كما اقتضى الأمر أحياناً تصويب بعض الأخطاء أو إتمام بعض المعلومات الناقصة فأشرنا إلى ذلك وأحلنا على مراجعه القديمة والحديثة.

٥ ـ عرّفنا تعريفاً وافياً بجميع أعلام الأشخاص والأماكن الواردة في الكتاب وأشرنا إلى المراجع المختصة بهذا الشأن. وقد استفدنا من الشروح الوافية والتحقيقات القيّمة المتعلقة بالأماكن في البلاد المصرية والتي وضعها الأستاذ محمد رمزي في حواشي طبعة دار الكتب المصرية وأشرنا إلى ذلك بـ (م. رمزي).

٦ ـ شرحنا الألفاظ الاصطلاحية الواردة في الكتاب، سواء تلك التي تتعلق بالألقاب والوظائف والمراتب والإدارة، أو المتعلقة بالعادات والمعاملات والمراسم والملابس والعمران بشكل عام، أو التي تتعلّق بلغة الكاتب الخاصة وأسلوب العصر، واستندنا في ذلك إلى المصادر الأساسية والمراجع الموثوقة المُشار إليها في الحواشي.

ونظراً لتكرار تلك الألفاظ والمصطلحات فقد حاولنا قدر الإمكان تجنّب إثقال الحواشي بتكرار الشرح والتعريف وأحلنا أحياناً على فهارس الكتاب ـ التي ستصدر إن شاء الله في مجلد خاص ـ بحيث يستطيع القارىء العودة بسهولة إلى الحاشية المتعلقة بهذا اللفظ أو ذاك من خلال الفهارس، حيث أشرنا إلى ذلك بوضع رقم الصفحة المطلوبة بين هلالين هكذا: ().

هذا وسيصدر قريباً مجلد بفهارس تفصيلية وافية لهذا الكتاب.

ونرجو أن نكون قد أصبنا بعض التوفيق، والله المُستعان.

محمد حسين شمس الدين

بيروت في ٢٠ شوّال ١٤١٢ هـ.

الموافق ٢٣ نيسان (إبريل) ١٩٩٢ م

هوامش المقدمة

(١) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة: ١٥/٤١، طبعة المؤسسة المصرية.

(٢) وانظر ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، القسم الثاني، تحقيق دوروتيا كرافولسكي، ص ٤٥ وما بعدها من المقدمة، منشورات المركز الإسلامي للبحوث، بيروت ١٩٨٦.

(٣) انظر محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، ص ١١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣.

(٤) انظر سعيد عبد الفتاح عاشور: مكانة ابن تغري بردي بين مؤرّخي مصر، محاضرة ضمن كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي، ص ١٩ وما بعدها، الهيئة المصرية العامّة، القاهرة ١٩٧٤.

(٥) حسن حبشي: مقدمة كتاب نزهة النفوس والأبدان للخطيب الجوهري، ص ٦، دار الكتب المصرية ١٩٧٠.

(٦) محمد ماهر حمادة: المرجع السابق.

(٧) لجأ إلى مصر زمن السلطان الظاهر بيبرس أحد الأمراء العباسيين الذين نجوا من مذابح هولاكو، وهو الإمام أبو القاسم أحمد المستنصر بن الظاهر العباسي، فاستقبله الظاهر بيبرس وثبّته على رأس الخلافة وجعل مركزها القاهرة. وظلّت الخلافة العباسية حيّة في مصر حتى سقوطها بيد العثمانيين الذين نقلوا الخليفة ومركز الخلافة إلى عاصمتهم إسطنبول.

(٨) انظر سعيد عبد الفتاح عاشور: صبح الأعشى مصدر لدراسة تاريخ مصر في العصور الوسطى، محاضرة ضمن كتاب: القلقشندي وكتابه صبح الأعشى، الهيئة المصرية العامّة.

(٩) أحمد عزّت عبد الكريم: المؤرّخ المصري ابن تغري بردي. محاضرة في كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي، المُشار إليه سابقاً.

(١٠) انظر دائرة المعارف الإسلامية: ٣/١٨٤، النسخة العربية، دار الشعب بالقاهرة ـ وأحمد أحمد بدوي: الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام، ص ١٤ ـ ١٧، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٢.

(١١) راجع كتاب أحمد أحمد بدوي المشار إليه.

(١٢) انظر زبدة كشف الممالك لخليل الظاهري، ص ١٠١، باريس ١٨٩٤. وعن ديوان الإنشاء ودوره في هذا العصر وما سبقه انظر «ديوان الإنشاء» للدكتور حسن حبشي، ومقدمتنا لكتاب «معالم الكتابة ومغانم الإصابة» لابن شيث القرشي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت. ويقدّم القلقشندي في «صبح الأعشى» عرضاً رائعاً لتاريخ ديوان الإنشاء ومَهامه ودوره على امتداد عصور الفاطميين والأيوبيين والمماليك.

(١٣) صحابة ديوان الإنشاء: هي التسمية التي استعملت غالباً في الدساتير (أي الكتب التي تبحث في الألقاب والمراسلات الديوانية) العائدة للعصر المملوكي للتعبير عن رئاسة ديوان الإنشاء.

(١٤) انظر صبح الأعشى: ١/٩٧ ـ ٩٨.

(١٥) محمد إسماعيل عبد الرازق: منهج ابن تغري بردي، محاضرة ضمن كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي

المشار إليه سابقاً. ـ وقد زعم المستشرق روزنتال في كتابه «علم التاريخ عند المسلمين» أن المسعودي تأثّر في نظرته الشمولية للتاريخ بمؤثّرات سريانية نصرانية. وهو زعم موتور متواتر عند كثير من المستشرقين، إذ ينسبون دائماً جوانب القوة في الفكر الإسلامي إلى أصول هلّينية. (عبد الرازق: المرجع السابق).

(١٦) ابن الجوزي: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ٤٢/٢.

(١٧) ترجمته في المنهل الصافي: ٣٢/٤؛ والنجوم الزاهرة: ٩/١ و١١٨/١٤؛ وشذرات الذهب: ١٠٩/٧، ١١٠، ١٤١، ١٦٦؛ والضوء اللامع: ٢٩/٣؛ ونزهة النفوس والأبدان: ٣٢٠/٢.

(١٨) كان جميل الصورة عنده عقل وحياء وسكون، حليماً عاقلاً، مُشاراً إليه بالتعظيم في الدولة. وكان عارفاً حازماً، مُحبّاً للعلم والعلماء. وقد شكرته العامّة والخاصّة، وكانت له مشاركة في بعض المسائل الفقهية. (الضوء اللامع: ٢٩/٣، ونزهة النفوس: ٣٢٠/٢).

(١٩) النجوم: ١٩/١٣، المؤسسة المصرية؛ والضوء اللامع: ٦٩/١٢.

(٢٠) النجوم: ١١٨/١٤، المؤسسة المصرية.

(٢١) النجوم: ٤٧٥/١٥.

(٢٢) الضوء اللامع: ٣٠٦/١٠.

(٢٣) انظر مقدمة الجزء السابع من النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا، بقلم وليم بوبر.

(٢٤) النجوم: ١١٨/١٤، المؤسسة المصرية.

(٢٥) يرى الدكتور زيادة أن التي تزوجت ابن العديم ثم البلقيني هي أُخت أبي المحاسن التي تدعى «بيرم» (المؤرخون في مصر: ص ٢٨). ويرى الدكتور عبد اللطيف إبراهيم أن هاجر هذه كانت زوجة الأمير جاني بك البشمقدار، وذلك استناداً إلى نصّ وثيقة وقفيّة المؤرّخ ابن تغري بردي، كما يوافق الدكتور زيادة على أن بيرم هي التي تزوجت بابن العديم ثم البلقيني (المؤرّخ ابن تغري بردي؛ ص ١٨٦). وما أثبتناه من معلومات حول هاجر إنما أخذناه عن أبي المحاسن في النجوم الزاهرة والمنهل الصافي، ولا بدّ بالتالي من اعتبار هذه المعلومات صحيحة. غير أنه لا بدّ أيضاً من الأخذ بما جاء في وقفيّة المؤرّخ ونصّه: «. . . الثلث الثاني لابنة أُخته هاجر، وهي المصونة عائشة ابنة السيفي جاني بك البشمقدار جهة السيفي قلمطاي بن عبد الله الإسحاقي . . .». وبناءً على ذلك نرجّح أن تكون هاجر قد تزوجت من الأمير جاني بك البشمقدار بعد وفاة البلقيني عنها سنة ٨٢٤ هـ، خاصة وأنها لم تكن قد تجاوزت السابعة عشرة من عمرها. وبالتالي فإننا نستبعد أن تكون بيرم هي زوجة ابن العديم أو البلقيني.

(٢٦) على الأرجح في الفترة التي أعقبت مقتل الناصر فرج، أي في أيام المؤيد شيخ. ـ انظر النجوم: ٥٥٢/١٥، طبعة المؤسسة المصرية.

(٢٧) انظر المقريزي: الخطط: ٥٦/٢ ـ ٥٩.

(٢٨) إنباء الهصر: ١٧٩؛ والضوء اللامع: ٥٧/٣.

(٢٩) انظر وصف وتحليل وثيقة «وقفيّة» المؤرّخ ابن تغري بردي في كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي المُشار إليه سابقاً، ص ١٨٣ وما بعدها.

(٣٠) يرجع تأسيس هذا الديوان إلى أيام الفاطميين. وقد أفرد له السلطان برقوق بلاداً وأقام له مباشرين وجعل الحديث فيه لأستاداره الكبير، ورتّب عليه نفقة مماليكه من جامكيات وعلّيق وكسوة وغير ذلك. (صبح الأعشى: ٤٥٣/٣؛ وزبدة كشف الممالك: ١٠٧).

(٣١) إنباء الهصر: ١٧٩، ١٨٠، ١٨١.

(٣٢) حوادث الدهور: ٦٨٩ - ٦٩٤.

(٣٣) زيادة: المؤرخون في مصر، ص ٣١.

(٣٤) النجوم: ١٢/١٥ - ٢٩، المؤسسة المصرية.

(٣٥) النجوم: ٥٠٤/١٥، المؤسسة المصرية.

(٣٦) إنباء الهصر: ١٧٨.

(٣٧) النجوم: ١/١٦ و١٣/١٦، المؤسسة المصرية؛ والضوء اللامع: ٢٣٦/٩.

(٣٨) إنباء الهصر: ١٧٨.

(٣٩) النجوم: ١٩٧/١٦، المؤسسة المصرية.

(٤٠) الضوء اللامع: ٣٠٥/١٠؛ وإنباء الهصر: ١٨١.

(٤١) انظر الضوء اللامع: ٣٠٥/١٠؛ وإنباء الهصر: ١٧٨ - ١٨٠؛ وترجمة أبي المحاسن للأمير جانبك الظاهري في النجوم: ٣٢٠/١٦؛ والمنهل الصافي: ٢٤٣/٤.

(٤٢) المؤرّخ ابن تغري بردي (مرجع ذكر سابقاً) ص ٧٢: محاضرة للدكتور أحمد درّاج.

(٤٣) النجوم: ٣٠٩/١٦، طبعة المؤسسة المصرية.

(٤٤) النجوم: ٦٦٣/٧ - ٦٩٤، طبعة كاليفورنيا.

(٤٥) المؤرخون في مصر في القرن التاسع الهجري: ص ٣١؛ وحوادث الدهور: ٧١١ - ٧١٢.

(٤٦) المؤرّخ ابن تغري بردي: ص ٧٣، بحث للدكتور أحمد درّاج.

(٤٧) مرض معوي مؤلم يصعب معه خروج البراز والريح، وسببه التهاب القولون.

(٤٨) انظر الضوء اللامع: ٣٠٨/١٠؛ وشذرات الذهب: ٣١٧/٧؛ ووقفيّة المؤرّخ في كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي، ص ١٨٣ - ٢٢٢.

وإلى جانب هذه المراجع الأساسية في ترجمة المؤرّخ ابن تغري بردي يستحسن العودة إلى ترجمته التي كتبها تلميذه وصديقه أحمد بن حسين التركماني، المعروف بالمرجي، والمثبتة في آخر كتاب «المنهل الصافي» للمؤلّف. كما أثبتتها طبعة دار الكتب المصرية في مقدمة الجزء الأول من النجوم الزاهرة. ويبدو أن المؤلّف أملى هذه الترجمة على تلميذه وكاتبه المرجي، فجاءت بمثابة سيرة ذاتية.

(٤٩) محمود إسماعيل عبد الرازق: دراسة عن منهج المؤلّف ضمن كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي، ص ١١١.

(٥٠) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٣، ص ٦٣.

(٥١) انظر تاريخ خليفة بن خياط.

(٥٢) الشائع خطأً في هذا المجال أن المقصود بالرواية هو الرواية الشفوية فقط؛ وهو رأي روّج له عدد من العلماء والمستشرقين الغربيين. وقد فنّد العالِم المحقّق فؤاد سزكين هذا الرأي وبيّن بوضوح أن الرواية

في الحديث والتاريخ عند المسلمين إنما كانت تستند منذ وقت مبكر وفي أكثر الأحيان إلى مصادر مكتوبة وليس فقط إلى مجرد النقل بالمشافهة (السماع) والاعتماد على الحافِظَة. وتلك النقول عن المصادر المكتوبة كانت عادة تدرج تحت عنوان «الرواية» الأمر الذي اشتبه على أكثر الدارسين. ـ انظر فؤاد سزكين: تاريخ التراث العربي، المجلد الأول، ص ٨٧ ـ ١١٩ و٣٩٥ ـ ٤١٤.

(٥٣) انظر روزنتال: علم التاريخ عند المسلمين، ص ١١٧، ط بغداد ١٩٦٣.

(٥٤) مقدمة ابن خلدون، ص ٥٢، دار الكتاب اللبناني ١٩٧٩.

(٥٥) المرجع السابق: ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٥٦) دي بور: تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص ٨٠. ترجمة عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة ١٩٣٨.

(٥٧) النجوم: ١٧٢/١١.

(٥٨) انظر مقدمة المؤلّف في بداية هذا الجزء.

(٥٩) انظر الجزء ١٦ من هذا الكتاب.

(٦٠) هو عمر بن محمد بن يوسف الكندي صاحب كتاب «فضائل مصر»، عاش في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري. وهو ابن الكندي صاحب كتاب «وُلاة مصر وقضاتها» المتوفى سنة ٣٥٠ هـ. والواقع أن ما نقله المؤرّخون في فضائل مصر إنما هو عن الكندي الابن. وقد أخطأ كثير من المؤرّخين في نسبة «فضائل مصر» إلى أبي عمر الكندي: فمن القدامى نجد السيوطي في «حسن المحاضرة»، ومن المحدثين نجد الزركلي في «الأعلام» وعمر رضا كحالة في «معجم المؤلّفين» وإسماعيل باشا البغدادي في «إيضاح المكنون» و«هدية العارفين». أما الآخرون أمثال القلقشندي والنويري وابن ظهيرة وابن سعيد الأندلسي المغربي وأبو المحاسن بن تغري بردي فإنهم لم يُفصِحوا عمّن هو المقصود بالكندي، أهو الأب أو الابن؟ والراجح أنهم يميلون إلى نسبة ما نقلوه إلى الأب. ولعلّ الشيخ تقي الدين المقريزي هو المؤرّخ الوحيد الذي ميّز بوضوح بين الكندي الأب والكندي الابن فيما نقله من أقوالهما. وقد أكدت الدراسات الحديثة نسبة كتاب «الفضائل» إلى الكندي الابن. ـ انظر فضائل مصر للكندي، مقدمة التحقيق، منشورات مكتبة وهبة القاهرة ودار الفكر بيروت.

(٦١) النجوم: ١٤٤/٥.

(٦٢) أخبار مصر لابن ميسّر: ص ٦٢، تحقيق أيمن فؤاد السيد، منشورات المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة ١٩٨١.

(٦٣) النجوم: ١٥٣/٥ ـ ١٥٤.

(٦٤) المواعظ والاعتبار: ٤٣٠/١ ـ ٤٣٢.

(٦٥) النجوم: ٣٢ ـ قارن أيضاً بتاريخ الإسلام للذهبي: ٢١٦/٦؛ وتاريخ خليفة بن خياط: حوادث السنوات: ١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٢ هـ.

(٦٦) النجوم: ١٠٢/١.

(٦٧) النجوم: ٧٠/٢.

(٦٨) انظر الحلّة السيراء لابن الأبار: ٣٦/١، ١٩٧؛ والمغرب في حلى المغرب لابن عذارى: ١٧٦/١ ـ ١٨١؛ والأعلام للزركلي: ٣٢٤/٣.

(٦٩) النجوم: ١٨٧/٢.
(٧٠) النجوم: ٢٧٤/٦.
(٧١) انظر سهيل زكّار: مختارات من كتابات المؤرخين العرب، ص ١٠٥ ـ ١٦٠.
(٧٢) النجوم: ١٦٣/١.
(٧٣) النجوم: ١٦٤/١.
(٧٤) النجوم: ١٨٢/١٠.
(٧٥) النجوم: ٥١/١.
(٧٦) النجوم: ٨٠/١.
(٧٧) النجوم: ١٢٦/١.
(٧٨) النجوم: ١١٢/٢.
(٧٩) النجوم: ١٦٨/٢. وصوابه أن أبّان بن عبد الحميد نظم كتاب كليلة ودمنة شعراً.
(٨٠) النجوم: ٢٧١/٢. والصواب أن أصله من جيلان التي وراء طبرستان.
(٨١) النجوم: ٥٩/٤. والصواب أن هذه المدينة قديمة جداً سكنت حوالي سنة ٢٠٠٠ ق.م. وقد سُمّيت «بيت إيلو لاهاما» أي بيت الإلّه لاهاما أو لاخاما.
(٨٢) النجوم: ١٣٧/٦. والصواب أنها موقعة الأرك (Alarcos) الشهيرة. أما وقعة الزلاقة فهي الانتصار الكبير الذي حقّقه يوسف بن تاشفين سنة ٤٧٩ هـ.
(٨٣) النجوم: ١٥٤/٢، ١٥٧.
(٨٤) النجوم: ٧٦/٢.
(٨٥) ومفهوم المغرب أو الغرب في النجوم الزاهرة هو مفهوم واسع يشمل المغرب الأقصى وشمالي إفريقيا والأندلس. ـ انظر في ذلك: المؤرّخ ابن تغري بردي: ص ١٤٥ وما بعدها.
(٨٦) النجوم: ١٥٤/٢.
(٨٧) النجوم: ٢٦٦/٤.
(٨٨) انظر محمد عبد الله عنان: مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية، ص ٣١ ـ ٤٤؛ ومحمد مصطفى زيادة: المؤرّخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، ص ٩٩.
(٨٩) الضوء اللامع: ٣٠٥/١٠ ـ ٣٠٨.
(٩٠) النجوم: ٥٧/١٢.
(٩١) النجوم: ٣٦٩/١١.
(٩٢) انظر على سبيل المثال عرضه الرائع لغزوة قبرس سنة ٨٢٩ هـ وما حدث فيها من انتصارات وعودة المجاهدين بعد أسر ملك قبرص واستقبال السلطان وأهل القاهرة لهم. النجوم: ٢٩٢/١٤ ـ ٣٠٦.
(٩٣) النجوم: ٢٠٠/١٤.
(٩٤) النجوم: ٢٤٣/١٤.
(٩٥) انظر النجوم: ٩٤/١٦، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١١٤، ١٣٢.
(٩٦) النجوم: ٩٣/١٥.

(٩٧) خطط المقريزي: ٢/٢٣٧.

(٩٨) انظر النجوم: ١٥/١٨٩، ٤١٨. وأخبار السنوات المذكورة في الجزأين ١٥ و١٦.

(٩٩) النجوم: ١٣/١٥٠.

(١٠٠) النجوم: ١٤/٤٣.

(١٠١) النجوم: ١٥/٤٥٨؛ وحوادث الدهور: ١٧٥ - ١٧٦.

(١٠٢) النجوم: ١٥/٥١٠ - ٥١١.

(١٠٣) النجوم الزاهرة، الجزء السابع، طبعة كاليفورنيا، مقدمة وليم بوبر. والمفترض أن نفهم من ذلك أن أبا المحاسن قد وجّه مثل هذا النقد الشديد للأمير يشبك في حياته، وليس فقط في ترجمته له بعد وفاته.

(١٠٤) انظر النجوم: ١٢/١١٥ - ١١٩، و١٥/٤٥٠، ٤٥٩ - ٤٦٤، و١٦/٧٤ - ٧٦.

(١٠٥) النجوم: ١٤/١٩٩. والخباط هو داء الجنون. وإذا شئنا التخفيف من شطط أبي المحاسن في القول، نقول: لعلّه أراد بذلك الخلط والاضطراب.

(١٠٦) النجوم: ١٤/١١٩ - ٢٠١.

(١٠٧) النجوم: ١٥/٤٥٨.

(١٠٨) الياسة: هي مجموعة من الشرائع والقوانين سنّها جنكزخان وسادت في المجتمع المغولي. وكان المماليك معجبين أشدّ الإعجاب بتلك الشرائع ويطبّقون كثيراً منها في حياتهم الخاصة ومعاملاتهم.

(١٠٩) الضوء اللامع: ١٠/٣٠٥ - ٣٠٨.

(١١٠) التبر المسبوك للسخاوي: ص ٤ - ٥.

(١١١) نزهة النفوس والأبدان: ٢/٣٢٠ - ٣٢١.

(١١٢) إنباء الهصر: ص ١٧٥ - ١٨٢.

(١١٣) أحمد درّاج: نشأة أبي المحاسن وأثرها في كتابته التاريخية، ص ٦٠ من كتاب: المؤرّخ ابن تغري بردي، المشار إليه بعد هذا .

(١١٤) انظر وصفاً مفصّلاً لمحتوى هذه الوقفية في كتاب «المؤرّخ ابن تغري بردي» المشار إليه سابقاً. ص ١٨٣ - ٢٢٢.

(١١٥) هكذا ورد اسمه في دائرة المعارف الإسلامية، وتاريخ آداب اللغة العربية، وكشف الظنون. وفي الأعلام للزركلي: «نزهة الرائي».

(١١٦) تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/١٩١؛ ودائرة المعارف الإسلامية: ١/٥٩٥.

(١١٧) شذرات الذهب: ٧/٣١٧.

(١١٨) تاريخ آداب اللغة العربية، ودائرة المعارف الإسلامية، والأعلام.

(١١٩) المراجع في الهامش السابق.

(١٢٠) وذكر جرجي زيدان أن من هذا الكتاب نسخة في مكتبة محمد الفاتح ومكتبة بشير آغا في الآستانة. وذكر الزركلي في الأعلام أن جزءاً من هذا الكتاب طبع في كمبردج سنة ١٧٩٢ م وأن جزءاً مخطوطاً منه يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق. وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه في سنة ١٧٩٨ م -

كمبردج قام كارليل بنشر الرسالتين المعروفتين باسم «منشأ اللطافة» و«مورد اللطافة» مع ترجمة لاتينية.

(١٢١) دائرة المعارف الإسلامية. كما ذكر المؤلّف هذا الكتاب في النجوم الزاهرة: ٢٢٢/٥.

(١٢٢) دائرة المعارف الإسلامية، وشذرات الذهب، والمنهل الصافي (ترجمة المؤلّف في آخر الكتاب)؛ والنجوم الزاهرة: ١٩٥/٦.

(١٢٣) دائرة المعارف الإسلامية؛ والنجوم الزاهرة: ١٧٢/١١.

(١٢٤) دائرة المعارف الإسلامية. وورد باسم «السكر الفاضح والعطر الفائح» في كتاب «المؤرّخ ابن تغري بردي»: ص ٢١٠، حاشية (١).

(١٢٥) دائرة المعارف الإسلامية.

(١٢٦) دائرة المعارف الإسلامية. وفي كتاب «المؤرّخ ابن تغري بردي»، ص ٢١٠: ورد: «كتاب في الرياضيات والموسيقى».

(١٢٧) المؤرّخ ابن تغري بردي: ص ٢١٠ ـ ولعلّه هو نفسه كتاب «تحاريف أولاد العرب» المُشار إليه سابقاً.

(١٢٨) المرجع السابق.

(١٢٩) بدائع الزهور: حوادث سنة ٨٧٤ هـ، ترجمة الأشرف قايتباي.